الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع
تطوير التصرف فى ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2023
مهمة التجارة وتنمية الصادرات

نوفمبر 2022

الفهـــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة.....2

1- إستراتيجية المهمة.....3

2- برامج المهمة.....8

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2025.....9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.....17

1/ برنامج التجارة الداخلية.....18

1.1 تقديم البرنامج.....19

2.1 أهداف ومؤشرات الأداء.....21

2.2 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023 -2025.....30

2/ برنامج التجارة الخارجية.....32

1.2 تقديم البرنامج.....33

2.3 أهداف ومؤشرات الأداء 36

2.4 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023 – 2025.....48

3/ برنامج القيادة والمساندة.....51

1.3 تقديم البرنامج 52

2.5 أهداف ومؤشرات الأداء 53

2.6 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى2023 - 2025.....64

الملاحق:.....67

- بطاقات المؤشرات.....68

- بطاقات الفاعلين العموميين 127

- بطاقة النوع الاجتماعي 155

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1- إستراتيجية المهمة :

تتمثل رؤيــة مهمة التجارة وتنمية الصادرات في تأمين نجاعة القطاع التجاري وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وذلك من خلال العمل على ضمان سوق متوازن وعادل بتعزيز نزاهة وشفافية المعاملات وسلامة المستهلك ورفاهية المواطن والقدرة التنافسية للمستثمرين.

وكذلك العمل على التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة بمزيد إقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير خاصة بالنسبة للمنتوجات ذات القيمة المضافة علاوة على تنويع الوجهات التصديرية بما يمكن من تذليل حدة الارتباط بمنطقة اليورو ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

هذا إلى جانب مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد في محيطها العالمي والإقليمي مع المحافظة على خصوصية النسيج الاقتصادي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني من خلال تمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية المحمولة على الجمهورية التونسية.

<u>الالتزامات الدولية والوطنية الخاصة بالقطاع بما في ذلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي:</u>

تؤخذ مهمــة التجـارة وتنميـة الصـادرات في الاعتبار جملـة الاتفـاقيات والمعــاهدات الدوليـة التي صادقت عليها تونس على غرار منظمة التجارة العالمية ومنظمة الكوميسا ومنطقة التجارة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع عديد البلدان والمبنية على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق وفق نظام الأفضليات التجارية.

على سبيل الذكر، فإن اتفاقية الكوميسا التي دخلت حيز النفاذ على المستوى القانوني في جوان 2019 أصبحت متاحة للمنتجات التونسية منذ جانفي 2020، حيث بلغت قيمة الصادرات 1427 مليون دينار مسجلة فائضا بـ 559 م.د مقارنة بالواردات (بلغت قيمة الواردات 868 م.د) مسجلة بذلك زيادة في قيمة الصادرات بـ 16% مقابل 8% سنة 2019.

إلى جانب ذلك فإنّ البرامج الوطنية المخصصة لدفع التصدير وتنويع منتجاته ووجهاته كبرنامج تصدير+ المندرج ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات قد ساهم على صعيد مرافقة السيدات صاحبات الأعمال ودعم انخراطهن في المجهود التصديري إلاّ أنّه لم يحقق التطور المؤمل لمساهمتهن على مستوى التصدير. ويبقى مستوى المرافقة المستوى الأنسب الذي يمكن لبرنامج التجارة الخارجية ممارسته على صعيد تشريك العنصر النسائي باعتبار أن هذا البرنامج لا يتحكم في مسألة بعث المؤسسات والأفراد القائمين عليها بل يتعامل مع المؤسسة حسب القطاع والمنتوج المتوفر.

على هذا الأساس وفي ظل انتهاء العمل ببرنامج تصدير +، فإنّ الوزارة ستسعى على دعم مشاركة العنصر النسائي في التظاهرات والصالونات بالخارج والبعثات الترويجية في اتجاه إقرار نسبة لفائدة المؤسسات المملوكة من طرف سيدات الأعمال. حيث من المنتظر أن تشهد الأرقام المحققة من طرف السيدات صاحبات الأعمال خلال السنوات الثلاثة القادمة تحسنا وذلك بالنظر إلى مجموعة من المعطيات أهمها:

- ✓ إنهاء الدراسة المتعلقة بمركز النهوض بالصادرات والتي من المنتظر أن تساهم في احداث مقاربة جديدة لطرق النهوض بالصادرات وذلك من خلال توسيع قاعدة استفادة المؤسسات الاقتصادية من البرامج التي يشرف عليها المركز لتشمل مزيدا من الأنشطة التي تستقطب تواجدا نسائيا مكثفا أو بنسب محترمة على غرار قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

- ✓ إبرام عقود أهداف مع غرف التجارة والصناعة في اتجاه مزيد إقحام المؤسسات الاقتصادية المسيرة من قبل سيدات أعمال في المجهود التصديري عبر برامج خصوصية للتكوين حول التجارة الخارجية وطرق وآليات التصدير.

أهداف التنمية المستدامة:

تساهم مهمـة التجارة وتنمية الصادرات في تحقيق أهداف التنميـة المستدامة 2030 وخاصة منها الأهداف التالية:

- ✓ **الهدف عدد 5: (المساوات بين الجنسين)**

تدعيم حضور العنصر النسائي بالقطاع التجاري وذلك من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى البرامج الاستراتيجية للمهمة.

- ✓ **الهدف عدد 8: (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)**

- التشجيع على الاستثمار في القطاع التجاري من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ومتابعة المستثمر في مختلف مراحل بعث المشروع من ذلك تحيين الأمر عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها بالإضافة إلى الانخراط في مشروع رقمنة كافة الإجراءات الإدارية بالشراكة مع الوزارات المعنية ومختلف الهياكل المتدخلة والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- الإحاطة بالمؤسسات وبلورة برنامج لتنمية الصادرات عبر إنجاز دراسة إستراتيجيّة لتنمية الصّادرات في أفق 2030 ورقمنة جميع الإجراءات المتعلّقة بالتّجارة الخارجيّة وإفراد ملفّ تسهيل المبادلات بهيكل تنظيمي خاصّ.
- تركيز جهاز متطور للدفاع التجاري قصد حماية المؤسّسات من الممارسات غير المشروعة عند التّوريد وتمثيلها والدّفاع عن مصالحها عند التّصدير، هذا إضافة إلى تركيز نظام إنذار مبكّر يسمح بتوفير أقصى إمكانيّات الحماية من تكثّف الواردات خاصّة للمنتوجات التي لها مثيل مصنَّعا محليّا وإنجاز دليل إجراءات رقمي وتركيز منصة تفاعلية لإيداع العرائض لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

✓ **الهدف عدد 16: (الاستهلاك والإنتاج المسؤول)**

إعداد تصوّر إصلاحي للانتقال خلال الثلاث سنوات القادمة من نظام دعم المواد إلى نظام دعم المداخيل ومواصلة برنامج تأهيل مسالك التّوزيع ومراجعة الأطر التّشريعيّة والتّرتيبيّة للقطاع التّجاري ومراجعة سياسات الخزن التعديلي والاستراتيجي والشروع في إنجاز دراسة حول واقع القدرة الشرائية إضافة إلى البحوث المتصلة بالمسائل الاستهلاكية ومواصلة برنامج تأهيل الخدمات.

✓ **الهدف عدد 17: (عقد الشراكات)**

- تفعيل مبدأ الشراكة مع مختلف المتدخلين خاصة مع المهنة ووزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري ووزارة الصّناعة والطّاقة والمناجم من أجل تثبيت ركائز صلبة ومستدامة لمنظومات الإنتاج وتلبية حاجيات السّوق انطلاقا من الإنتاج الوطني.

تشخيص واقع القطاع التجاري:

يتسم الوضع الاقتصادي العالمي بارتفاع نسبة التضخم وأسعار المواد الأولية والمحروقات وتراجع نسبة النمو والمبادلات التجارية والتي عمقتها جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأكرانية مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي الوطني حيث تفاقم العجز التجاري (19240 م.د خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022) وبلغت نسبة التضخم 9.1% خلال شهر سبتمبـر 2022 وتراجعت قيمة الدينار وشهد التزود ببعض المواد التي تقتنيها الدولة من السوق العالمية اضطرابا على غرار السكر والأرز والمحروقات.

هذا إلى جانب ارتباط انتظامية التزويد واعتدال الأسعـار بوفرة الإنتاج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشهد تذبذبا نظرا لتأثره بالعوامل المناخية وأساسا بوفرة مياه الري التي أصبحت شحيحة وارتفاع كلفة الانتاج للمواد المصنعة.

من جهة أخرى فإن إصلاح منظومة الدعـم وتوجيهها نحو مستحقيها يتطلب القيام بإجراءات مصاحبة لفائدة الفئات محدودة الدخل والمتوسطة بالشراكة مع كافة الأطراف المتدخلة (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة تكنولوجيات الاتصال، الاتحاد العام التونسي للشغل...)

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الفرص التي أتاحتها منظمة التجارة العالمية لتسهيل المبادلات التجارية لاسيما تذليل العوائق التعريفية إضافة الى توسع القواعد التي تحكمها إلى مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية، فإن مواكبة الاقتصاد الوطني لنسق هذه التطورات لم يكن بالشكل المأمول سواء على مستوى تفعيل التشريعات أو تطويرها أو على مستوى مواكبة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بقطاعي الخدمات والفلاحة علاوة على البطء المسجل في رقمنة مسالك التجارة الخارجية في ظل محدودية عنصر الإسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي حدّ بصورة كبيرة من إمكانيات التوسع بالنسبة للمنتوج التونسي في الأسواق الخارجية.

هذا وقد أفضى تشخيص واقع القطاع إلى تحديد العديد من النقائص أهمها:

- بطؤ في مواكبة التّحوّلات العميقة والتّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا.
- الارتباط الوثيق بين إدخال إصلاحات تتعلق بالقطاع التجاري واستقرار الوضع السياسي والاجتماعي على غرار إصلاح منظومة الدعم.
- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية.
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع.

ولمجابهة هذه التحديات تعتمد وزارة التجارة وتنمية الصادرات على العديد من الآليات من ذلك:

- إنجاز مخزونات تعديلية واستراتيجية وحسن التصرف خاصة في فترات الفجوات،
- التحكم في آليات التوريد والتصدير للمواد الفلاحية والغذائية،
- التغطية الجغرافية لكامل تراب الجمهورية بما يضمن توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،
- حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بترشيد الكميات المدعمة.

رؤية المهمة على المدى المتوسط

تتمثل رؤية مهمة التجارة على المدى المتوسط في العمل على ضمان سوق متوازن وعادل وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة وتدعيم الصادرات وتنويعها والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية.

وتتنزل هذه الرؤيــة ضمن المحاور الاستراتيجية التـــالية:

1. ضمان سوق متوازن وعادل من خلال تطوير آليات المنافسة بما يعزز نزاهة وشفافية المعاملات التجارية ودعم مستوى حماية المستهلك وطرق التدخل المسبق واستشراف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص،
2. تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة،
3. مزيد تدعيم الصادرات وتنويعها من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
4. التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل المعنية.

2- برامج المهمة :

في إطار تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بمهمة التجارة وتنمية الصادرات تم تنزيل هذه السياسات العمومية للمهمة إلى برنامجين عمليين :

- **برنامج 1 (التجارة الداخلية):** ينقسم إلى برنامج فرعي مركزي تجارة داخلية و24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية،
- **برنامج 2 (التجارة الخارجية):** يتفرع إلى برنامج فرعي وحيد مركزي تجارة خارجية،
- **برنامج 9 (القيادة والمساندة):** يتفرع هو الآخر إلى برنامج فرعي وحيد قيادة ومساندة.

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	49 412	49245	-167	-0.3
	اعتمادات الدفع	49 412	49245	-167	-0.3
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11 552	13990	2 438	+21.1
	اعتمادات الدفع	11 552	13990	2 438	+21.1
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 907 526	2621650	-1285876	-33.0
	اعتمادات الدفع	3 907 526	2621650	-1285876	-33.0
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10 501	4200	-6301	-60
	اعتمادات الدفع	7 894	4395	-3499	-44.3
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	**3 978 991**	**2689085**	**-1289906**	**-32.4**
	اعتمادات الدفع	**3 976 384**	**2689280**	**-1287104**	**-32.4**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023
حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
برنامج التجارة الداخلية	اعتمادات التعهد	3 813 659	2566170	-1247489	-32.7
	اعتمادات الدفع	3 814 071	2566365	-1247706	-32.7
برنامج التجارة الخارجية	اعتمادات التعهد	147 080	110 510	-36570	-24.9
	اعتمادات الدفع	147 142	110 510	-36632	-24.9
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	18 252	12 405	-5847	-32
	اعتمادات الدفع	15 171	12 405	-2766	-18.2
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**3 978 991**	**2689085**	**-1289906**	**-32.4**
	اعتمادات الدفع	**3 976 384**	**2689280**	**-1287104**	**-32.4**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2023: 2689,280 م.د (منها 2523 م.د تتعلق بتقديرات نفقات دعم المواد الأساسية أي ما يمثل نسبة 94 % من مجموع التقديرات) مقابل 3976،384 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2022 أي بنسبة إنخفاض في حدود 32.5%- (1287،104- م .د)، ويفسر حجم هذا التطور خاصة بانخفاض اعتمادات الدعم المتوقعة للمواد الأساسية مقارنة بسنة 2022 وذلك بقيمة - 1248 م.د و بنسبة قدرت بحوالي – 33 % .

ودون اعتبار تقديرات نفقات تعويض المواد الأساسية، فإن الميزانية التقديرية للوزارة المقترحة لسنة 2023 تصبح في حدود 166,280 م.د (205،384 م.د سنة

2022) أي بتخفيض بـنسبة 19 % (- 39,104 م.د) ناتج بالأساس عن تغير قيمة نفقات الأقسام التالية:

- **<u>نفقات التأجير</u>: تخفيض** بـ: 167 أ.د

تستأثر إعتمادات التأجير بنسبة تقارب 29.62% من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية (23,14 % سنة 2022) إلا أنها شهدت تخفيضا طفيفا بنسبة 0,3-% مقارنة بسنة 2022.

- **<u>نفقات التسيير:</u> زيادة** بـ: 2,438 م.د

تم التقيّد بمنشور السيدة رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد الميزانية والذي نص على ضرورة الحفاظ على نسبة تطور بـ 3 % كحد أقصى لهذه النفقات لتصبح التقديرات بعد تطبيق النسبة المحددة في حدود 12,488 م.د يضاف إليها كإجراء جديد التقديرات المتعلقة بإحداث صندوق أموال مشاركة يسمى "صندوق تدعيم القدرات وتطوير مجال المنافسة" (1,5 م.د) وفقا لقرار السيدة وزيرة المالية بتاريخ 25 أكتوبر 2021، حيث تتأتى موارده أساسا من المعاليم المستخلصة لفائدة الجمهورية التونسية من لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بعنوان نسبة من عائدات الإشعار بعمليات التركيز التي يتم توزيعها على الدول الأعضاء حيث ستوظف هذه الإعتمادات لتطوير القوانين وتدعيم القدرات في مجال المنافسة طبقا للوائح الداخلية للكوميسا.

وقد تم في هذا الإطار الحرص على الضغط على النفقات، خارج إطار ارتفاع أسعار بعض المواد والخدمات، بالإضافة إلى وضع برنامج متكامل حول حسن إستغلال المعدات والممتلكات عبر التركيز على عنصر الصيانة في إطار مقاربة المعايير المحاسبية التي سيتم تبنيها على المدى القصير.

- **<u>نفقات التدخلات</u>: تخفيض** بـ: 1285,876م.د

تمثل حوالي 59,3% من إجمالي نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2023 دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية (65,4 % سنة 2022). ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع التقديرات المتعلقة بدعم المواد الأساسية وإلى عدم برمجة اعتمادات بخصوص البرنامج الثالث لتنمية الصادرات المتأتية موارده من القرض الخارجي

الموظف وذلك تبعا لحلول أجل انتهاء المشروع المذكور موفى سنة 2022 حيث تم ترسيم اعتمادات للغرض بقيمة 17,88 م.د ضمن قانون المالية لسنة 2022، بالإضافة إلى تراجع الإعتمادات المخصصة لفائدة كل من مركز النهوض بالصادرات بعنوان "النهوض بالصادرات" بحوالي 20 م.د ومن مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان بحوالي 4 م.د وذلك على ضوء تقييم نسق تقدم الإنجاز للبندين.

- **<u>نفقات الإستثمار</u>: تخفيض** بـــ: 3,499- م.د

تم تخصيص إعتمادات بقيمة 4,395 م.د بعنوان سنة 2023 مقابل 7,894 م. د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022. وقد بلغت حصة الإستثمارات من الميزانية المقترحة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية ما نسبته 2،64 % مقابل 5,56 % سنة 2022 مسجلة بذلك نسبة تطور سلبية بـ 44,3,% ناتجة بالأساس عن التخفيض في قيمة الإعتمادات المخصصة لمشاريع بناء مقرات إدارات جهوية وذلك تبعا لتحيين التقديرات ذات الصلة بعد التنسيق مع مصالح المجالس الجهوية باعتبارها اعتمادات محالة.

أما من المنظور البرامجي فيتوزع مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات كالآتي:

- لا يزال برنامج التجارة الخارجية يتحوز على النصيب الأكبر من الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) رغم تسجيل انخفاض نسبي إذ يمثل 66.46 % مقابل 70,08 % سنة 2022 حيث سيتم تخصيص اعتمادات في حدود 110,510 م.د ويتوقع أن يتأثر أداء البرنامج نسبيا باعتبار تركيز بعض الأنشطة على موارد القرض الخارجي الموظف والذي حل أجل انتهاء البرنامج الثالث لتنمية الصادرات موفى سنة 2022.
- يليه برنامج التجارة الداخلية الذي يمثل نسبة 26.1% من جملة الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (43,365 م.د) مقابل نسبة 20.95% خلال سنة 2022.
- ثم برنامج القيادة والمساندة الذي يمثل نسبة 7.46% من جملة الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (12.405 م.د) مقابل نسبة 8.97% خلال سنة 2022.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	51 425	49 412	49 245	50 455	51 231
نفقات التسيير	11 923	11 552	13 990	13 861	14 246
نفقات التدخلات	2 241 522	3 907 526	2 621 650	1 407 914	735 488
نفقات الاستثمار	1 394	7 894	4 395	8 770	7 035
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2 306 264**	**3 976 384**	**2 689 280**	**1 481 000**	**808 000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2 306 264**	**3 976 384**	**2 689 280**	**1 481 000**	**808 000**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
برنامج التجارة الداخلية	2 241 694	3 814 071	2 566 365	1 357 600	674 734
برنامج التجارة الخارجية	55 114	147 142	110 510	106 195	117 128
برنامج القيادة والمساندة	9 456	15 171	12 405	17 205	16 138
المجموع	**2 306 264**	**3 976 384**	**2 689 280**	**1 481 000**	**808 000**

من خلال حوصلة إطار النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج من المتوقع أن تبلغ تقديرات ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى

المتوسط ما يقارب 808 م.د سنة 2025 محققة نسبة تراجع سنوية في حدود -45 % بين سنتي 2023 و2024 و -54% بين سنتي 2024 و2025.

ويمثل قسم التدخلات العنصر الأهم الذي يدفع نحو انخفاض مستوى الميزانية الجملية للمهمة وذلك لتراجع تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية طيلة الفترة 2023-2025, . والتي تندرج في إطار برنامج إصلاح منظومة الدعم.

في المقابل ستشهد نفقات التأجير إنخفاضا خلال سنة 2023 واستقرارا على المدى المتوسط وذلك على اعتبار السياسة المتبعة لإحتواء كتلة الأجور بهدف تخفيف الضغط على المالية العمومية.

وبالنسبة لنفقات الإستثمار تقدر الاعتمادات ذات الصلة بكل دقة وذلك بهدف ضمان التنفيذ الكامل للبرمجة السنوية للنفقات وبالرغم من ذلك فإن نفقات قسم الاستثمارات عادة ما تشهد تفاوتا على مستوى التنفيذ مما يجعل أداء برنامج القيادة والمساندة على وجه الخصوص قابل للتحسين، كما أن مستوى الإستثمارات في برنامج التجارة الخارجية لن يكون مرتفعا نظرا للأسباب التالية:

- **إنتهاء البرنامج الثالث لتنمية الصادرات PDEIII**

يجدر التذكير بأن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات يمثل مشروعا نموذجيا لتطوير قطاع التّجارة والذي يهدف إلى استغلال الإمكانات التصديرية بصفة مثلى من خلال توفير تسهيلات على مستوى تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في اتجاه تعزيز الصادرات وتطويرها مع الرفع من القدرة التنافسية للمصدرين وتعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص. وتمثل وزارة التجارة وتنمية الصادرات ومركز النهوض بالصادرات من بين الهياكل المنتفعة بهذا البرنامج. وللإشارة فقد تمّ بتاريخ 19 أوت 2014 إبرام اتفاقيّة القرض مع البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير بمبلغ 36.3 مليون أورو ما يعادل 50 مليون دولار لتمويل البرنامج الثّالث لتنمية الصّادرات الذي امتدّ على 5 سنوات (2015-2020) مع التمديد في مدته بسنتين (31-12-2022).

- **إرجاء برمجة نفقات الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري لإنشاء مناطق حرّة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية إلى ما بعد سنة 2023 لأسباب إجرائية:**

يجدر التذكير أنه تم خلال شهر سبتمبر 2020 المصادقة من قبل لجنة القيادة المحدثة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات على الدراسة المتعلقة بإعداد المخطّط المديري لإنشاء مناطق حرّة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية، والتي خلصت إلى اقتراح أربع مواقع لإنجاز مناطق حرة تجارية مصنفة تفاضليا بولايات القصرين والكاف وتوزر وجندوبة.

وباعتبارتعدّد الولايات الجزائرية المجاورة للبلاد التونسية والمتاخمة للمناطق الحدودية، وبالنظر للمردودية الاقتصادية التي من المنتظر أن تحققها المناطق الحرّة التجـــارية للجانبين، فقد اتجه الرأي إلى مزيد التنسيق مع الجانب الجزائري لتثبيت الأولوية التي ستعطى لإنجاز منطقة حرّة للتجارة بما يضمن نجاح وديمومة المنطقة الحرّة للجانبين. وقد تم للغرض إجراء لقاءين افتراضيين مع الجانب الجزائري بتاريخ 22 مارس 2021 و26 أفريل 2021.

كما تمت في مرحلة لاحقة موافاة الجانب الجزائري بنسخة من العناصر المرجعية وتقرير الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري لإحداث مناطق حرّة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية وذلك للاطلاع عليها والاتفاق في مرحلة ثانية حول المنطقة ذات الاهتمام المشترك التي تضمن المردودية الاقتصادية للجانبين وحتى يتسنى إعداد دراسة فنية واقتصادية في شأنها.

من جهة أخرى، تواجه الوزارة عدة تحديات في علاقة بمشمولاتها خاصة على مستوى جهاز المراقبة الاقتصادية وما يستوجبه من توفير للإمكانيات اللازمة لتأمين أنشطة مختلف الإدارات المركزية والجهوية في ظروف ملائمة وتغطية الحاجيات الضرورية لتفادي تعطل سير العمل الإداري إلى جانب الإيفاء بالتعهدات إزاء المزودين وتفادي تسجيل متخلدات إضافية وذلك اعتبارا للمجهود الذي تم بذله لتصفية الديون المسجلة خلال السنتين الأخيرتين وخاصة المتخلدات تجاه المزودين العموميين (الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة اتصالات تونس). علما وأن ترسيم اعتمادات في حدود ما تم التنصيص عليه بمنشور رئاسة الحكومة لا ينبغي أن يحول دون تنفيذ برامج الوزارة للسنة المقبلة.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنـــامج التجـــارة الداخليـــة

رئيس البرنامج: السيّد حسام الدين التويتي

تاريـخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1إستراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج التجارة الداخلية إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال دعم سوق متوازن وعادل ونزيه يعزز رفاهية المواطنين والقدرة التنافسية للمستثمرين.

وقد أفضى تشخيص واقع القطاع الى إبراز ما يلي:

- **التحديات:**

- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الدينار وارتفاع كتلة الأجور منذ سنة 2010 مع تسجيل نقص في الإنتاجية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ما بعد الثورة والتي عمقتها جائحة كورونا.
- ارتباط انتظامية التزويد بوفرة الإنتاج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشهد تذبذبا وذلك لارتباطه بالعوامل المناخية وأساسا بوفرة مياه الري التي أصبحت شحيحة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي وتأثيره المباشر على دفع الاستثمار.

- **نقاط القوة:**

- القدرة على إنجاز مخزونات تعديلية واستراتيجية وحسن التصرف خاصة في فترات الفجوات،
- التحكم في آليات التوريد والتصدير للمواد الفلاحية والغذائية،
- التغطية الجغرافية للوزارة على كامل تراب الجمهورية بما يسمح بضمان توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،
- حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بعدم تجاوز سقف الكميات المدعمة.

➢ **نقاط الضعف**

- بطئ في مواكبة التّحوّلات العميقة والتّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا.
- الارتباط الوثيق بين إدخال إصلاحات تتعلق بالقطاع التجاري واستقرار الوضع السياسي والاجتماعي على غرار إصلاح منظومة الدعم.
- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية.
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع.

المحاور الاستراتيجية:

و بناء على رؤيــة برنامج التجارة الداخلية من جهة و نتائج تشخيص واقع البرنامج من جهة أخرى تتمحور استراتيجية البرنامج حول محورين إستراتيجيين أساسيين:

- **المحور الإستراتيجي 1** : ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه من خلال دعم وتطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص،
- **المحور الإستراتيجي 2** : تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج التجارة الداخلية:

- برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى 4 وحدات عملياتية،
- 24 برنامج فرعي جهوي يتفرع إلى 24 وحدة عملياتية،
- 06 فاعلين عموميين (الديوان التونسي للتجارة وشركة أسواق الجملة وشركة اللحوم وشركة معرض نابل والوكالة الوطنية للمترولوجيا وشركة أسواق الإنتاج بالوسط).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم تنزيل المحاور الإستراتيجية إلى ثلاثة أهداف استراتيجية:

- **الهدف 1-1-1 تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتمثل في **ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه** ويتمثل هذا الهدف في العمل على التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان انتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة ومزيد دعم حقوق المستهلك وذلك بغاية تعديل السوق وضمان نزاهة المعاملات.

- **المؤشرات:**

✓ **مؤشر1-1-1-1 ضمان انتظامية التزويد في فترات فجوات الإنتاج**:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة وضعية تزويد السوق بما يسمح باستباق تسجيل حالات النقص والتدخل الفوري لتعديل السوق، حيث تم الانطلاق من تسجيل 30 يوم نقص في التزويد بناءا على إحصائيات الثلاث سنوات الأخيرة وبهدف ضمان انتظامية التزويد خاصة في فترات فجوات الإنتاج يتم العمل على التقليص في نسبة أيام النقص إلى حدود 16 يوم خلال سنة 2025 حيث سيتم العمل على:

- توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة،
- برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة،
- التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية،
- ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية،

- -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني.

مؤشـر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر1-1-1-1 ضمان انتظامية التزويد في فترات فجوات الإنتاج						
مادة البطاطا	عدد	-	25	20	18	16
مادة الحليب	عدد	-	25	25	20	18

✓مؤشر1-1-1-2 نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية:

يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل للتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان شفافية المعاملات الاقتصادية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك من خلال تغطية أغلبية مسالك التوزيع والإنتاج:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	نسبة	92	68	70	75	77

✓مؤشر1-1-1-3 تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطور عدد الشرائح العمرية والاجتماعية المستهدفة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي من خلال العمل على تطوير عدد الفئات العمرية والاجتماعية المنتفعة بأعمال التحسيس المباشرة لتبلغ 2050 سنة 2025 وسيتم العمل على:

- ملائمة أساليب التواصل لا سيما تأمين الأنشطة عن بعد في ظل الظروف المتعلقة بجائحة كورونا،
- القيام بالزيارات الميدانية إلى الجهات الداخلية والبعيدة عن العاصمة،

- إعداد نموذج كمي يتم من خلاله تقدير عدد المنتفعين من مختلف تدخلات إطارات المعهد في وسائل الإعلام.

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر 1-1-1-3: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	عدد	-	1030	1860	2046	2050

- **الهدف 1-1-2: حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتعلق بضمان سوق متوازن وعادل ونزيه ويتعلق بالعمل على حسن التصرف في مستوى نفقات الدعم وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

- **المؤشرات:**

✓ **مؤشر1-1-2-1: التحكم في الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:**

يتم من خلال هذا المؤشر قياس بصفة نسبية مدى التحكم في الكميات السنوية المدعمة من مادتي الفرينة والزيت النباتي.

حيث يتم العمل على المحافظة على حصص المواد المدعمة لكي لا تتجاوز الأسقف المحددة بالنسبة للزيت النباتي 174 ألف طن والفرينة المدعمة 6.5 مليون قنطار[1].

1يتم قياس إحكام التصرف في الكميات المحددة مسبقا من المواد المدعمة عبر المحافظة سنويا على نفس كمية الدعم المحددة بالنسبة للزيت 174 ألف طن والفرينة 5.6 مليون قنطار

مؤشر الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر1-1-2-1: التحكم في الكميات المستهلكة من المواد المدعمة: **مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	**6,248**	**6,5**	6,5	6,5	6,5
كميات الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	**105,242**	**174**	174	174	174

- **الهدف 1-1- 3 تعزيز وتطوير النسيج التجاري:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الثاني المتعلق بتطويرالنسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة، ويتعلق بمواصلة العمل على:

- تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري للنهوض بالجودة وضمان مزيد من الشفافية.
- تطوير النسيج التجاري عبر تبسيط الإجراءات الإدارية مما من شأنه حفز المبادرة لممارسة الأنشطة التجارية خاصة منها الأنماط التجارية العصرية على غرار المساحات التجارية.
- مواصلة العمل على تطوير النسيج الحرفي.

- **المؤشرات:**

✓**مؤشر1-1-3-1 نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا:**

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة إقبال الحرفيات على بعث المشاريع الصغرى وذلك من خلال التسجيل في سجل الحرفيين.

سيتم العمل على تطوير نسبة النساء الحرفيات المسجلات بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 62% سنة 2025.

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر 1-1-3-1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	نسبة	54	56	58	60	62

✓مؤشر 1-1-3-2 نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطوير النسيج التجاري من خلال احتساب نسبة التغطية من المساحات التجارية العصرية بكل البلديات.

تم احتساب نسبة التغطية إلى حدود سنة 2020 بهذا الصنف من المساحات التجارية العصرية ليبلغ 166.28%مع وجود تفاوت بين الجهات حيث تعمل الوزارة على تشجيع هذا النمط من التجارة العصرية عبر حفز المنافسة بين العلامات وتنويعها وتسعى الى بلوغ نسبة تغطية لا تقل عن 200% أي تواجد مساحتين تجاريتين بكل بلدية على الأقل وذلك بهدف تنويع العرض والضغط على اسعار مختلف المواد الاستهلاكية مما يساهم في الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن ودعم الاستثمار والتشغيل بالجهات.

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
مؤشر 1-1-3-2 نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية	نسبة	169	172	175	180	182

✓مؤشر 1-1-3-3 نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة الدراسات والمشاريع لتأهيل مسالك التوزيع باعتبار أن عملية تأهيل مسالك التوزيع تتطلب دراسة حول إمكانية إنجاز المشروع.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	%	28.75	68.12	100	100	-

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الاهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.1.1: **تعديل السوق وتعزيز حماية للمستهلك**	المؤشر 1.1.1.1: ضمان انتظامية التزويد في فترات فجوات الانتاج:20 يوم	**تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق**	**13973 ألف دينار**	- استشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة. -التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية. - ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية. -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة	**مراقبة وتعديل السير التنافسي للسوق**	**2864** ألف دينار	-تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية - تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة

	الاقتصادية: 70%			- توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب. - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف - تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة - تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف - متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة
	المؤشر 3.1.1.: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي: 1860	**تنمية إعلام المستهلك وتوجيهه وترشيد سلوكه الاستهلاكي**	**946 ألف دينار**	-تكوين وتنمية قدرات إطارات وأعوان المعهد في الجوانب المتصلة بمهامهم -دعم الاختصاصات الفنية المتصلة بتصميم البحوث وتحليل المعطيات واختبارات وتحاليل المنتجات والخدمات. -تبسيط اجراءات إبرام الاستشارات والصفقات المتعلقة خاصة بنشاط البحوث الهاتفية -تطوير اتفاقيات الشراكة والتعاون مع الهياكل والمنظمات والجمعيات المعنية بالشأن الإستهلاكي وطنيا ودوليا -تنظيم تظاهرات تحسيسية وتوعوية بالجهات الداخلية -مزيد التعريف بالمعهد كمؤسسة محورية في منظومة حماية المستهلك وكمخاطب مميز في المسائل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والثقافية والقانونية ذات العلاقة بالشأن الاستهلاكي -انتاج ونشر ومضات تحسيسية قصد استهداف أكبر عدد ممكن من المستهلكين على مختلف الوسائط

الهدف 2.1.1: التصرف في الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	المؤشر 1.2.1.1: التحكم في الكميات المستهلكة من المواد المدعمة: (فرينة) 6.5م ق 174 طن (زيت نباتي)	**التصرف في الدعم**	**2 523 397 ألف دينار**	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: * تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي"PS" المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة * تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني * تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chaudsمن صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي-PS 7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS - منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية * الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: - تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة - تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها - ضبط آلية صرف المنح ودوريتها
الهدف 3.1.1: تعزيز وتطوير النسيج التجاري	المؤشر 1-1-3-1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا: 56			التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. -مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة وبوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة. -حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.

	المؤشر 1-1-3-2: نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية: 172	**تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق**	**25185 ألف دينار**	-التنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية لتذليل الصعوبات للمستثمرين. -إعداد أنموذج متابعة لإحداث المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة يتم تعميره سنويا من طرف الإدارات الجهوية للتجارة. -إعداد أنموذج متابعة لإحداث المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة يتم تعميره سنويا من طرف الفاعليين العموميين.
	المؤشر 1-1-3-2: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: 100			ستعمل الوحدة خلال سنة 2023 على الاشراف الفني للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات بهدف انجازها في احسن الآجال وبالتالي التقدم في انجاز المشاريع

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنقسم مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية إلى مساهمة مباشرة وغير مباشرة من ذلك:

- **<u>الديوان التونسي للتجارة:</u>** يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال:

- المساهمة في إنتظامية تزويد السوق المحلية ببعض المواد الإستهلاكية التي تتغير أثمانها عالميا (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات لضمان تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق بتعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتاهيل مسالك التوزيع من خلال مساهمته المباشرة في تمويل مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان حيث ستبلغ الإعتمادات لسنة 2023 مبلغ قدره 1865 ألف دينار.

- **شركة اللحوم:** تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال توفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إلى جانب تدخلاتها خلال مواسم الاستهلاك الكبرى (رمضان وعيد الأضحى) قصد الحد من ارتفاع الأسعار ومن عمليات المضاربة من ناحية وإسداء الخدمات المتعلقة بجل حلقات منظومة اللحوم الحمراء من ناحية أخرى، حيث سيتم إعداد دراسات بقيمة 100 ألف دينار لتأهيل المسالخ التابعة للشركة.
- **الشركة التونسية لأسواق الجملة :**تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال ضمان انتظامية التزويد وتركيز العرض على نفس المكان لتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية وكذلك مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى.
- **الوكالة الوطنية للمتزولوجيا:** تساهم بشكل مباشرفي تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال تحديث طرق الرقابة المتزولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الديوان التونسي للتجارة	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان	**1865 ألف دينار**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

تبلغ النفقات التقديرية لسنة 2023 الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية 2 566 365 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

- نفقات التأجير: 32 380 ألف دينار
- نفقات التسيير:7 830 ألف دينار،
- نفقات التدخلات: 2 525 300 ألف دينار،
- نفقات الاستثمار:855 ألف دينار

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 95 % من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات باعتبار نفقات دعم المواد الأساسية البالغة 2 523 مليون دينار من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية المهمة.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت (1) 2022	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	34724	31086	32380	1294	+4.2
نفقات التسيير	6 455	6365	7830	1465	+23
نفقات التدخلات	2 200 435	3 775 896	2 525 300	- 1 250 596	-33.1
نفقات الاستثمار	80	724	855	131	+18.1
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	**2 241 694**	**3 814 071**	**2 566 365**	**-1 247 706**	**-32.7**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	34724	31086	32380	32782	32986
نفقات التسيير	6455	6 365	7830	7518	7713
نفقات التدخلات	2 200 435	3 775 896	2 525 300	1 316 620	633 570
نفقات الاستثمار	80	724	855	680	465
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2 241 694**	**3 814 071**	**2 566 365**	**1 357 600**	**674 734**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2 241 694**	**3 814 071**	**2 566 365**	**1 357 600**	**674 734**

يعود تراجع الاعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 إلى تراجع نفقات التدخلات مقارنة بسنة 2022 وذلك للتقليص من تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية بعنوان سنتي 2024 و2025 مقابل 2 523 م د مبرمجة لسنة 2023 وقد تم ضبط تقديرات تكاليف الدعم على أساس حجم الاستهلاك وبإعتماد الأسعار الأساسية عند الإنتاج بالنسبة للحبوب المحلية ومعدل أسعار التوريد للحبوب والزيت النباتي وسعر صرف الدولار مقابل الدينار مع الاخذ بعين الإعتبار مستحقات المطاحن والمخابز بعنوان الزيادة في تكاليف الإنتاج.

بالنسبة لنفقات الاستثمار فإن الإعتمادات المدرجة مرتبطة بدرجة التقدم في إنجاز الدراسات حيث من المتوقع الإنتهاء من إنجاز دراسة القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك التوزيع في غضون سنة 2023 وإعادة طلب العروض بالنسبة لتنفيذ دراسة القاعدة التجارية بباجة كما تم في إطار تخفيف الأعباء المالية على الوزارة التوجه لتوفير جزء من الإعتمادات لإنجاز الدراسات على نفقة البلديات.

برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة

رئيس البرنامج : السيدة درة البرجي " المديرة العامة للتجارة الخارجية"

تولت مهامها إبتداءا من5 نوفمبر 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1الاستراتيجية:

يساهم برنامج التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك بالعمل على التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة ودعم التصدير بمزيد إقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير وتنويع الوجهات التصديرية ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

ويعمل البرنامج ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في مجموعة من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية وإتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق وفق نظام الأفضليات التجارية.

كما تندرج هذه السياسة في إطار تنفيذ ومتابعة تنفيذ مجموعة من القرارات والتوصيات المنبثقة عن المجالس العليا أو الوطنية ذات الصلة بالتجارة الخارجية على غرار المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة الخارجية بالشكل الذي يطور من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية ويوسع من قاعدة العرض القابل للتصدير ويحقق اندماج العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة في حركية التجارة الخارجية ويشجع على بعث المؤسسات إضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال مزيد تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ورقمنتها بالتوازي مع الامتيازات الممنوحة لهذه النوعية من الاستثمارات سواء في إطار الامتيازات الجبائية والديوانية أو على صعيد الإجراءات التحفيزية لبعث المؤسسات في المناطق ذات الأولوية على صعيد التنمية

وتتميز التجارة الخارجية بالنسق المتسارع الذي تشهده منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 من حيث توفير الفرص سواء على مستوى حركية المبادلات التجارية وإستتباعاتها بالنسبة لمسألة تذليل العوائق التعريفية إضافة إلى توسع القواعد التي تحكمها

ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية بالشكل الذي يستدعي مواكبة متواصلة لتطوراتها.

غير أن هذه الفرص تقابلها نقاط ضعف يعرفها القطاع. حيث أن حجم مواكبة البلاد التونسية لنسق هذه التطورات لم يكن بالصورة المأمولة سواء على مستوى تفعيل التشريعات المتخذة أو تطويرها أو على مستوى مواكبة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بقطاعات الخدمات والقطاع الفلاحي علاوة على البطء المسجل في عصرنة ورقمنة مسالك التجارة الخارجية في ظل محدودية عنصر الاسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي حد بصورة كبيرة من إمكانيات التوسع بالنسبة للمنتوج التونسي في الأسواق الخارجية.

كما أن قطاع التجارة الخارجية لا زال يشهد مشاركة محدودة ومحتشمة للعنصر النسائي حيث يقتصر المجهود النسائي على بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المحدودة خاصة القطاع الحرفي ولم يسجل انخراط المرأة في قطاعات أخرى ذات تنافسية وذات قيمة عالية.

مع الإشارة إلى أنه رغم المجهود المبذول من طرف برنامج تصدير+ المندرج ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات على صعيد مرافقة السيدات صاحبات الأعمال ودعم انخراطهن في المجهود التصديري فان ذلك لم يحقق تطويرا لمساهمتهن خاصة على مستوى التصدير. ويبقى مستوى المرافقة هو المستوى الوحيد الذي يمكن لبرنامج التجارة الخارجية ممارسته على صعيد تشريك العنصر النسائي باعتبار أن البرنامج لا يتحكم في مسألة بعث المؤسسات والأفراد القائمين عليها بل يتعامل مع مؤسسة حسب القطاع وحسب المنتوج الموفر من طرفها.

على هذا الأساس فان البرنامج خاصة في ظل انتهاء العمل ببرنامج تصدير + سيركز أولوياته على دعم مشاركة العنصر النسائي في التظاهرات والصالونات بالخارج والبعثات الترويجية في اتجاه إقرار نسبة لفائدة المؤسسات المملوكة من طرف سيدات أعمال

على هذا الأساس ترتكز استراتيجية وزارة التجارة وتنمية الصادرات في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد

التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

وعليه فإن أبرز **المحاور الاستراتيجية** لبرنامج التجارة الخارجية تتمثل في:

- **مزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها** من خلال النفاذ إلى أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
- **التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية** لدى الهياكل الراجعة لها بالنظر.

2.1 الهياكل المتدخلة في إنجاز برنامج التجارة الخارجية:

تعمل الإدارة العامة للتجارة الخارجية بجميع إداراتها الفرعية على تنفيذ السياسة العامة لبرنامج التجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع مجموعة من الهياكل المتدخلة كالإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري، كما يعد مركز النهوض بالصادرات من أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية تجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويهدف للرفع من مستوى التوسع التجاري وذلك بتعزيز الصادرات التونسية والسهر على تنميتها خاصة بالمساهمة في:

- تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية،
- تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج،
- إحداث مراكز تمثيل تجاري قارة بالخارج،
- المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل للمواد التونسية بالخارج.
- إعلام المصدرين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية وإعلام الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير،

- انجاز دراسات الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية،
- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير واقتراح الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية،

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة وتتلخص مهامها المتصلة بمجال تنمية الصادرات خصوصا في:

- المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:
- إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة وذلك في نطاق مشمولاتها وطبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

يتضمن برنامج التجارة الخارجية هدفين استراتيجيين و6 مؤشرات لقيس الأداء مبوبة على النحو التالي:

- **الهدف 2-1-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بدفع التصدير ويتضمن عنصرين رئيسيين وهما: **تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري،**

بالنسبة لتنمية الصادرات فانه يقصد به تطوير الصادرات من حيث القيمة والحجم والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي الى جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

- **المؤشرات:**

✓المؤشر 1.1.1.2 تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية:

- يوضح هذا المؤشر مدى استفادة المبادلات الخارجية التونسية من نظام الأفضليات المتاح سواء عبر الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري الحر المبرمة مع بعض البلدان أو عبر انخراط تونس في تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية وذلك من خلال الانتفاع بمعاليم ديوانية مخفضة أو بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالعوائق غير التعريفية في إطار الاعتراف المتبادل، أو تسهيل التجارة.

- وينبني اختيار هذا المؤشر على تقييم نجاعة الاتفاقيات المبرمة من جهة ومدى التزام الأطراف الشريكة بأحكامها وعلى إمكانية توسيع نطاق هذه الاتفاقيات من جهة أخرى لتشمل أقصى قدر ممكن من المنتوجات أو لدعم وتطوير أدائها علاوة على تحديد إمكانيات التفاوض الممكنة للدخول في اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أخرى من غير الشركاء التقليديين، بما يتيح للمنتوجات التونسية تحقيق أكبر قدر ممكن من التنويع سواء من حيث الوجهات أو من حيث المنتوجات.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.1.1.2 تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	85.2	86	87	88	89

تم خلال سنة 2021 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 85.2 بالمائة مقارنة بالتقديرات 86 بالمائة. ومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2022 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 89 % سنة 2025 من اجمالي المبادلات التجارية التونسية لعدة اعتبارات من أهمها:

- المصادقة على الاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر (ZLECAF) بمقتضى الامر الرئاسي عدد 76 بتاريخ 7 أوت 2020 ودخولها حيز النفاذ ابتداء من غرة جانفي 2021.
- دخول اتفاقية التبادل الحر مع بريطانيا حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021،
- مراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا،
- تقييم اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي،
- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع إبرامه مع اندونيسيا.
- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع إبرامه مع باكستان.
- إبرام اتفاق تعاون اقتصادي وتجارى حر مع دولة قطر.
- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري.
- تطوير اتفاقية منطقة التبادل الحر المبرمة بين تونس وليبيا سنة 2001.
- تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لملاحق قانونية مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة بتاريخ 2022/09/01 على أن يتم تطبيقها بشكل استرشادي لمدة عامين وبشكل إلزامي ابتداء من 2024/9/01 وتشمل:
  - ملحق القيود الفنية على التجارة،
  - ملحق تدابير الصحة والصحة النباتية،
  - ملحق تسهيل التجارة،
  - ملحق الملكية الفكرية.

✓المؤشر 2.1.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية من حيث الهيكلة والوجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات القدرة التنافسية العالية. لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور إلى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى، فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية ،أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من إجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يمكّن من تقييم مدى نجاعة سياسة التجارة الخارجية عموما وسياسة التصدير على وجه الخصوص ويتيح الفرصة للهياكل ذات الصلة على غرار المجلس الأعلى للتصدير اتخاذ التدابير الملائمة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات						
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	32	**31.8**	30	30	30
المؤشرالفرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	37	**33.2**	35	37	39

وينقسم مؤشر نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات الى:

- **مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:**

لا تتعدى نسبة التقديرات بالنسبة للسنتين القادمتين نسبة 30% نتيجة لتراجع الطلب العالمي والصعوبات المرتبطة بحلقات التزويد وتراجع حجم التجارة العالمية بصفة ملحوظة: من 10,1 % سنة 2021 إلى تقديرات بنسب على التوالي بـ4,1% و3,2% سنتي 2022 و2023، إضافة إلى النسق البطيء المسجل في تقدم أشغال التحاق تونس بمنظمة الكوميسا واستتباعاته قياسا لنسبة استفادة الصادرات التونسية من الميزات التفاضلية المتاحة ضمن هذا التجمع الإقليمي.

غير أنه من المنتظر خلال سنة 2025 أن تتطور التقديرات الخاصة بهذا المؤشر باعتبار التوقعات بالتقدم في تجاوز تداعيات جائحة كوفيد 19 والشروع في الاستفادة من الوجهة الإفريقية بالنسبة للعديد من الصادرات التونسية. على هذا الأساس من المؤمل أن تتراجع حدة هذا الارتباط بمنطقة اليورو بفعل تحسن الوضع الصحي على المستوى العالمي واسترجاع حركية المبادلات التجارية العالمية.

- **مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية**

كما سبقت الإشارة الى ذلك، تنبني التوقعات والتقديرات الخاصة بهذا البرنامج للسنوات القادمة على مراجعة المقاربة المعتمدة حاليا من طرف صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه توسيع قائمة المؤسسات والمنتجات المستفيدة من هذا البرنامج خاصة المنتجات المتضمنة لقيمة مضافة عالية كالمنتجات التكنولوجية والرقمية. على هذا الأساس تشير التقديرات الى تطور مطرد ومستقر في نسبة البنود التعريفية الجديدة التي ستكون ضمن قائمة البنود التعريفية للمنتجات التونسية المصدرة.

✓ **المؤشر2-1-1-3: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج**

يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج.

المؤشر	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة	29.53	30	31	32	33

تم تحديد القيم المنتظرة خلال السنوات الثلاث القادمة على مجموعة من المعطيات أهمها:

- انهاء الدراسة المتعلقة بمركز النهوض بالصادرات والتي من المنتظر أن تساهم في احداث مقاربة جديدة لطرق النهوض بالصادرات وذلك من خلال توسيع قاعدة استفادة المؤسسات الاقتصادية من البرامج التي يشرف عليها المركز لتشمل مزيدا من الأنشطة التي تستقطب تواجدا نسائيا مكثفا أو بنسب محترمة على غرار قطاع الصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

- ابرام عقود أهداف مع غرف الصناعة والتجارية في اتجاه مزيد اقحام المؤسسات الاقتصادية المملوكة من طرف سيدات أعمال في المجهود التصديري عبر برامج خصوصية للتكوين حول التجارة الخارجية وطرق وآليات التصدير.

- **الهدف 2-1-2 تعزيــز حماية المنتوج الوطني:**

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات، يقصد بحماية المنتوج الوطني التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها إحداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد بالدفاع عن الصادرات مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية إضافة إلى تذليل العوائق غير التعريفية التي من الممكن أن تتخذها سلطات الدول الأجنبية لعرقلة نفاذ الصادرات إلى أسواقها المحلية.

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الأخر للنفاذ إلى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة

- **المؤشرات**

✓ المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم إطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتعلق بإحداث جهاز دفاع تجاري تعهد له مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثيف الكمي للواردات أو من خلال حماية نفس النسيج من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها،

تكمن أهمية هذا المشروع في كونه:

- يحمي الصناعيين من المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج المورد،
- يمكن الصناعات الناشئة من حيز زمني كاف للاستفادة من آليات الدفاع التجاري بما يمكنها من التواجد في السوق المحلية وتطوير تنافسيتها تجاه المنتوج الأجنبي،
- يحقق مزيدا من الإحاطة للمؤسسات التونسية المصدرة ويحقق لها قدرا من الحماية في اقتحام الأسواق الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	**25**	**75**	**85**	**95**	**100**

اقترنت سنة 2022 بنسبة انجاز محترمة مقارنة بالتوقعات حيث تم تتويج استيفاء إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالجهاز (مشاريع تنقيح كل من الأمر المتعلق بتنقيح مشمولات وزارة التجارة والأمر المتعلق بتنظيمها)، بمصادقة مجلس الوزراء، بتاريخ 3 سبتمبر 2022 على مشروع المرسوم المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة بما فيها إحداث جهاز الدفاع التجاري، كما تم بتاريخ 12 سبتمبر 2022 عقد اجتماع بوزارة الاقتصاد والتخطيط بحضور ممثلي إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد من الإدارة العامة للتجارة الخارجية للنظر في إعداد النصوص التطبيقية لمشروع المرسوم المذكور. وتم خلال الاجتماع المذكور التطرق لعدة محاور تخص إحداث جهاز الدفاع التجاري من بينها الشكل القانوني لهيكل الجهاز.

ويجدر التذكير أنه تم التوصل الى توفير مساعدة فنية في شكل دعم فني من التحالف العالمي لتسهيل التجارة عبر خبير مختص يتولى تأمين تكوين لفائدة إطارات الجهاز والمتعاملين الاقتصاديين خلال شهر أكتوبر 2021 كما تم استيفاء بعض قواعد البيانات مقابل عدم تسجيل تقدم في قواعد بيانات أخرى لأسباب مختلفة هذا إضافة إلى عدم تركيز نظام الإنذار المبكر لغياب مصادر التمويل لحد الآن.

✓ المؤشر 2 .2.1. 2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المفتوحة لها للتظلم قياسا للتجاوزات الطارئة في علاقة بالممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.1.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	**9**	**10**	**20**	**30**	**40**

تم خلال سنة 2022 تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة.

غير أن هذه العرائض افتقدت في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

رغم ذلك فمن المؤمل، بعد التقدم بأشواط كبيرة في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري، تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة.

2-2 تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية في علاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التجارة الخارجية لسنة 2023

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 2-1-1 : تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر1.1.1.2:**تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	%87	**التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية** -	**88785 ألف دينار**	العمل على مراجعة الاتفاقية المبرمة مع تركيا. -مواصلة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق التجاري التفاضلي مع اندونيسيا -مواصلة المفاوضات بخصوص الاتفاق التجاري التفاضلي مع باكستان. -التفاوض مع الجانب القطري للوصول إلى صيغة نهائية لاتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي - الانطلاق في المبادلات التجارية تبعا لإيداع قائمة التنازلات التعريفية بالأمانة العامة للكوميسا - استكمال الوثيقة الأولية لتحرير الخدمات في إطار المنطقة القارية التعريفية للتبادل الحر. -الاستفادة من نتائج الدراسة حول تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. -الاستفادة من دخول اتفاقية التبادل الحر مع بريطانيا حيز التنفيذ. -الاستفادة من دخول المنطقة القارية حيز النفاذ.
	المؤشر 2.1.1.2 نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	**المؤشر الفرعي 1** تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات **%20**			تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) تطوير الإطار الترتيبي والتنظيمي لمركز النهوض بالصادرات

			المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية **%53**	**21725 ألف دينار**	تعصير منظومة التصرف في ملفات شركات التجارة الدولية تطوير البوابة الرقمية لمركز النهوض بالصادرات تركيز منصة افتراضية للتصدير واللقاءات المباشرة
	المؤشر 3.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	**%30**	**دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات لتشجيع التصدير**		تنظيم ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات
الهدف 2-1-2 حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:	**المؤشر 2. 1 .2. 1:** نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	%85			- تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة -تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة -الإعداد المادي لإنجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنه الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقات
	المؤشر 2.2.1.2 :نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	%20			-انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية - إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد

3-2 مساهمة الفاعليين العموميين في أداء البرنامج:

يمكن تقسيم الفاعلين العموميين على مستوى برنامج التجارة الخارجية الى:

-فاعل عمومي يساهم مساهمة مباشرة في المجهود التصديري:

وهو مركز النهوض بالصادرات سواء من حيث توفير الدعم للمؤسسات المصدرة أو عبر تشريكها في سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر الية المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج وعن طريق البعثات الترويجية.

حيث يتولى مركز النهوض بالصادرات الدعم اللوجستي للصادرات التونسية من خلال تحمل جزء من تكاليف النقل للضغط على أسعار التصدير وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج التونسي مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة إضافة الى اتاحة الفرصة للمؤسسات المصدرة ضمن نطاق التظاهرات التجارية لعقد لقاءات ثنائية بينها وبين المؤسسات التي قد تكون معنية باستيراد منتجات مماثلة.

علاوة على ذلك تتيح البعثات الترويجية التي ينظمها ويشرف عليها مركز النهوض بالصادرات لممثلي المؤسسات المصدرة دراسة فرص التصدير الممكنة خاصة في الأسواق الجديدة وربط علاقات تجارية مباشرة مع المؤسسات المتواجدة داخل تلك الأسواق الجديدة وإبرام عقود تصدير معها.

وتبعا لتأثيرات الأزمة الصحية العالمية التي ألقت بضلالها على التجارة الدولية وتأثيراتها على سلاسل القيمة وسلاسل الامدادات العالمية فقد ارتأى المركز للعمل خلال الفترة المستهدفة المقبلة على وضع أهداف إستراتيجية استباقية باعتماد مصفوفة أولويات تحدد القطاعات والأسواق التي يستوجب التركيز عليها من خلال أنشطته المختلفة والميزانيات المرصودة.

كما يسعى المركز إلى تنفيذ خطة للإصلاح المؤسساتي والمنبثقة عن الدراسة الاستراتيجية لإعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات والممولة من قبل البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

- فاعلين عموميين يساهمون بطريقة غير مباشرة في الإحاطة بالمؤسسات:

وهم أساسا غرف التجارة والصناعة، حيث تتولى غرف التجارة والصناعة إدارة مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية في مجال الاستفادة من آليات الدعم والإحاطة المتاحة إضافة إلى تنظيم بعض التظاهرات الجهوية والإقليمية للتعريف بالمنتوج التونسي بالتوازي مع توفير فرص المشاركة للمؤسسات المنتصبة بالجهة للمشاركة في بعض المعارض والتظاهرات الخارجية وذلك حسب طبيعة العرض القابل للتصدير المتوفر ضمن نطاق مرجع تدخلها الترابي.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
مركز النهوض بالصادرات	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الترويج للصادرات التونسية من الخيرات والخدمات من خلال: -تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج، -المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المنتوجات المعدة للتصدير	
غرف التجارة والصناعة	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الإحاطة بالمؤسسات المصّدرة لتطوير نشاطها الدولي ودعم قدراتها التصديرية، التعاون الثنائي مع غرف التجارة والصناعة بالخارج وتبادل المعلومات وتنظيم تظاهرات اقتصادية مشتركة	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

تقديم ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	11 180	11551	11335	-216	-1.9
نفقات التسيير	2 925	2 355	2 915	560	+23.8
نفقات التدخلات	41 009	131 545	96260	-37 285	-26.8
نفقات الاستثمار		1 691	0	-1 691	-100
نفقات العمليات المالية					
المجمـــوع	55 114	147 142	110510	-39113	-24.9

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	11 180	11551	11335	11790	12212
نفقات التسيير	2 925	2355	2 915	3003	3093
نفقات التدخلات	41 009	131 545	96260	90702	101323
نفقات الاستثمار		1 691	0	200	0
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**55 114**	**147 142**	**110510**	**106195**	**117128**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**55 114**	**147 142**	**110510**	**106195**	**117128**

نفقات التأجير:

تم تحديد نسبة تطور سنوي بـ6.1 % اعتبارا للزيادات في الأجور الممكن المصادقة عليها لاحقا بالنسبة لأعوان الوزارة (الزيادات العامة) لكل من أعوان الوزارة وأعوان مركز النهوض بالصادرات خاصة منهم العاملين بالخارج باعتبار تطور سعر صرف الدينار التونسي.

نفقات التسيير:

تم الأخذ بعين الإعتبار لتطور الإعتمادات تطور نسبة التضخم والأسعار سنويا عملا بمنشور إعداد الميزانية، وبلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2023 ما يعادل 2915 ألف دينار مقابل 2761 ألف دينار بالنسبة لسنة 2022 مسجلة زيادة بنسبة 5.6 %أي بفارق قدره 156 ألف دينار .

هذا وبلغت تقديرات إعتمادات نفقات التسيير الخاصة بمركز النهوض بالصادرات لسنة 2023 ما يعادل 2090 ألف دينار مقابل 825 ألف دينار على مستوى الوزارة.

نفقات التدخلات:

تبعا لانقضاء آجال البرنامج الثالث لتنمية الصادرات سجلت تقديرات إعتمادات التدخلات لسنة 2023 تراجعا ب27% بقيمة تعادل 96260 ألف دينار مقابل 131545 ألف دينار لسنة 2022 أي بفارق يقدرب 37285- ألف دينار ، موزعة على النحو التالي:

- الدعم في إطار النهوض بالصادرات 80 مليون دينار،
- المساهمة في المنظمات العالمية: 5،430 مليون دينار،
- منحة الوردادية بعنوان وصولات أكل : 40 ألف دينار،
- التمويل العمومي م.ن.ص (م.ع.م.د): 10،290 مليون دينار
- صناديق الخزينة م.ن.ص : 500 أ.د

نفقات الإستثمار: تبعا لانقضاء آجال البرنامج الثالث لتنمية الصادرات لم تسجل تقديرات الاستثمار لسنة 2023 أي اعتمادات حيث سيتم خلال السنة المذكورة تسوية جميع النفقات العالقة في حين تبلغ تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2024: 200 ألف دينار على موارد ميزانية الدولة.

برنـــامج القيـــادة والمســـاندة

رئيس البرنامج : صالح عيسى

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : بداية من 11 مارس 2022

1- تقديم البرنامج:

1. 1 إستراتجية البرنامج

يهدف برنامج القيادة والمساندة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بالأساس إلى تنشيط مختلف الوحدات والهياكل المتموقعة على مستوى قيادي والتي تخول بلورة قرارات وتوصيات ذات بعد استراتيجي وهيكلي أو ذات بعد ظرفي مع ضمان انسجام وفعالية مخرجاتها. كما يهدف إلى ضمان ثنائية إستمرارية توفر الموارد وترشيد الإستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج العملياتية بالنجاعة المطلوبة.

و في هذا الإطار يعمل برنامج القيادة والمساندة على رفع تحديات التصدي للفساد وتحديث الإدارة وتطوير نظام المعلومات بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حد السواء.

من خلال تشخيص برنامج القيادة والمساندة يتبين أن هذا الأخير يشهد ثنائيتين:

1- **على مستوى الرصيد البشري** : كفاءة وخبرة العناصر البشرية مقابل محدودية العدد بالنظر إلى حجم أنشطة البرنامج.
2- **على مستوى الإستثمارات** : توفر الإعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع مقابل ارتباط تنفيذها بمدى تقدم متابعتهاعلى مستوى المجالس الجهوية.

ويشهد أيضا تثمينا للعنصر النسائي بمزيد إدماجه في مختلف محاور تطوير الموارد البشرية كالتكوين على الرغم من محدودية عدد الأعوان مقارنة بنشاط المهمة.

هذا، وفي إطار تقديمه الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- **تطوير حوكمة المهمة:** ضمان انسجام وفعالية القرارات الإستراتيجية والهيكلية لقطاع التجارة واستشراف وتنشيط آليات اليقظة لإدارة الأزمات من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعناصر الإشراف والمتابعة والتقييم والتخطيط وكذلك تطوير العلاقة الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية والتوجه نحو سياسة إتصالية مباشرة تجاه المواطن بالإضافة إلى تكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

- **<u>تحسين التصرف في الموارد البشرية:</u>** تجديد وتحديث التصرف الإداري من ذلك العمل على تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تأهيل وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
- **<u>ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية</u>**: يتمثل تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة في إحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة إستهلاك الإعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة بشكل لا يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة مع العمل على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك إعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى3 وحدات عملياتية،

<u>2- أهداف ومؤشرات الأداء:</u>

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 9-1- : تطوير حوكمة المهمة**

يعتبر تطوير حوكمة المهمة من أوكد الأولويات والأهداف وذلك في إطار تكريس سياسة الحوكمة الرشيدة عبر تركيز واستغلال آليات القيادة الحديثة والتي من شأنها أن تضمن حسن تنفيذ القرارات بتفاعل وتعاضد جميع البرامج وقدرة على بلورة أهداف نوعية وواقعية ذات تأثير مباشر على مسار تطور المؤشرات الاقتصادية.

هذا، ويسهر البرنامج على تطوير السياسة الإتصالية تكريسا لمبدأ الشفافية من خلال تسهيل تحصيل المعلومة بصفة آنية وتفاعلية من خلال وضع إطار متماسك للنظام المعلوماتي وتثمين التصرف في الشؤون القانونية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**

يرتبط مردود مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمدى فاعلية لجان القيادة التي تعتبر النواة الأولى للقرارات والتوصيات ذات التأثير المباشر على قطاع التجارة سواء كان ذلك

على مستوى هيكلي أو ظرفي باعتماد مبدأ التشاركية بين مختلف المتدخلين في القطاع. وتسعى الوزارة إلى أن تكون القرارات والتوصيات المرتبطة بحوكمة وتطوير قطاع التجارة فعالة ونابعة عن تشخيص واقعي لضمان حسن تطبيقها وتجسيمها. ويتمثل المؤشر في نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%	48	64	77	83	83

تم تسجيل تحسن في نسبة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم (48 بالمائة خلال سنة 2021 وتوقعات بنسبة64 بالمائة سنة 2022 مقارنة بنسبة 33.3 بالمائة سنة 2020) ومن المنتظر أن تصل إلى 77 بالمائة خلال سنة 2023 وذلك باعتبار بداية تجاوز بعض الصعوبات ذات العلاقة على غرار استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار بعض النصوص الترتيبية.

✓ **المؤشر 2.1.9 تطور عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة**

تم اختيار المؤشر لقياس مدى إتاحة المعلومة لفائدة المواطن ضمن سياسة انفتاحية تقوم على مبدأ الشفافية والتي لا يمكن تبنيها بمعزل عن توجه عام خارج إطار الحوكمة. وبالتالي فإن التأسيس لإدارة منفتحة على الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين يعد أمرا أساسيا ورافدا لدفع التنمية في القطاع التجاري.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.1.9: تطور عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة	%	6	**11**	**13**	**17**	20

تم تسجيل نسبة تطور الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة بـ 11 في المائة خلال سنة 2022 مقابل تقديرات بنسبة 13 في المائة خلال سنة 2023، وقد تم تسجيل نسبة 6 في المائة خلال سنة 2020، وذلك بالنظر خاصة إلى إعادة تصميم موقع الواب للوزارة، حيث أن عدد الزوّار مرتبط بنوعية موقع الواب، وهو ما سينعكس إيجابيا على نتائج السنوات القادمة بالإضافة إلى التركيز على نوعيّة المنشورات على موقع التواصل الاجتماعي ووتيرتها ونسق تجديدها.

الهدف 9-2- : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تماهيا مع سياسة الدولة الرامية إلى تذليل الصعوبات المسجلة على مستوى المالية العمومية، كما تبينه المؤشرات الإقتصادية وذلك على غرار وزن كتلة الأجور على ميزانية الدولة الذي يعتبر مرتفعا نسبيا وما له من تأثير سلبي على خلق الثروة، تهدف المهمة إلى احتواء كتلة الأجور وتركيز إجراءات وآليات تعتمد على تطوير قدرات الأعوان والرفع من مردوديتهم مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال بتذليل الفوارق أينما كان موقعها.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.9: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات**

يعتمد هذا المؤشر على الإعتمادات المخصصة للأجور. وقد تم اختيار المقارنة بين الإستهلاك الفعلي والتقديرات لقياس نسق تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى. وعليه، يتجه العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نسب معقولة محاسبيا حتى يتسنى توجيه موارد الميزانية نحو مشاريع التنمية. وبالتالي فإن قواعد التصرف في الموارد البشرية لابد لها أن تتوجه تدريجيا نحو تثمين جودة العمل والكفاءة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.9: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%	108.6	101	100.5	100.3	100

من المتوقع الوصول إلى التقليص في الفوارق بين التقديرات والإنجازات بحلول سنة 2025 وذلك باعتبار أن الوزارة تسعى إلى تعزيز مصالحها ببعض الأعوان عن طريق التنقل الوظيفي للأعوان العموميين بداية من سنة 2022 لغاية سنة 2024. وقد تجاوز مستوى إستهلاك إعتمادات الأجور التقديرات خلال سنة 2021 وذلك تبعا لـصرف منحة التحفيز بعنوان سنتي 2018 و2019 على سبيل التسوية من الاعتمادات المرسمة لسنة 2021 كنفقة جديدة لم يتسن برمجتها باعتبار عدم صدور الأمر الحكومي المتعلق بالغرض في الإبان (أمر عدد 1117 لسنة 2019 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019).

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

يبرز المؤشر المعتمد مدى اندماج المهمة في البرنامج الوطني للتكوين في المجالات ذات الأولوية والتي يتم تحديد محاورها بصفة سنوية حسب السياق العام لسياسة الدولة في مجال التصرف في الأعوان.

كما أن التحكم في كتلة الأجور لابد أن يكون مصحوبا بإجراءات تهدف إلى تطوير الأداء من ذلك خاصة تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	%	28	75	78	80	85

تستهدف المهمة نسبة 85 % من المنتفعين بالدورات التكوينية سنة 2025 بعد أن شهدت سنة 2021 تراجعا وذلك بعد أن تم تسجيل توقف نسبي جراء جائحة كورونا وبعودة نشاط التكوين بصفة عادية سيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة.

✓ **المؤشر 3.2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين**

يدل المؤشر على نسبة الإناث التي تشارك في الدورات التكوينية من جملة الإناث المباشرات حيث يمكن من تقييم حسن توظيف الكفاءات النسائية ومدى مساهمة النساء في تطوير الرأسمال البشري .

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39	76	80	85	90

تستهدف المهمة تشريك ما يناهز 90 % من الإناث في الدورات التكوينية سنة 2025 وتبقى هذه النسبة في ارتباط بما سيتم إنجازه بالنسبة للمؤشر 2.2.9 مع اتخاذ بعض التدابير الخصوصية حتى يتم تجاوز النسبة الضعيفة المسجلة سنة 2021 التي بلغت فيها نسبة المشاركة 39 % تبعا لتراجع عدد الدورات التكوينية المنظمة.

- **الهدف 9-3- : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.**

يسعى برنامج القيادة والمساندة في إطار الشخصية المعنوية للدولة الضامنة لإستمرارية المرافق وإسداء الخدمات الإدارية والرفع من جودتها إلى ترشيد الإنفاق العمومي والمحافظة على التوازنات المالية للدولة من خلال السعي إلى الإيفاء بالتعهدات. حيث أن عملية تطوير التصرف في الإعتمادات المخصصة للوزارة وممتلكاتها ووضع إطار موّحد للمتابعة والتنفيذ والتدقيق في النفقات من شأنه أن يتيح الاستغلال الأمثل للإعتمادات ويحقّق النجاعة المطلوبة لبلوغ الأهداف المرسومة لمختلف البرامج.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات**

يتم الإعتماد ضمن هذا المؤشر على تقلبص الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية بهدف مزيد إحكام عملية الإعداد والتنفيذ من خلال العمل على حسن إعداد وتطبيق مخطط زمني يراعي الحاجيات في الوقت المناسب.

حيث أن ضبط تقديرات الميزانية بالدقة المطلوبة يعكس تخطيطا وبرمجة شاملة تعكس بدورها حسن تحديد الحاجيات من الموارد وقدرة على قيادة مسار تحقيق الأهداف المرسومة ضمن استراتيجية البرنامج بأقل نسبة مخاطر ممكنة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	%	95.5	97	97.7	98.2	98.7

هذا وسيتم التركيز على مزيد إحكام التصرف في الآجال على مستوى إنجاز المشاريع الجديدة وضبط مسارات إنفاق فعّالة ذات الصلة طبقا للإجراءات المضبوطة مع مراعاة خصوصيات هذه المشاريع.

- ✓ **المؤشر 2.3.9 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يتمثل المؤشر في قياس نسبة الإعتمادات المخصصة من الميزانية لفائدة برنامج القيادة والمساندة من الإعتمادات الجملية للمهمة، حيث يمكّن هذا المؤشر من تقييم مدى فاعلية الدور اللوجستي لبرنامج القيادة والمساندة في تحسين التصرف في الموارد المالية باعتبار ما يشتمل عليه من مسارات إنفاق متعددة ومتنوعة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.	%	16	26	22	19	17

من المتوقع أن تسجل الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة منحا تنازليا بداية من سنة 2023 لتصل إلى 17 % سنة 2025. ويفسّر ذلك باستقرار نسبي لمستوى الإعتمادات المتوقعة للبرنامج مقارنة بارتفاع مستوى ميزانية المهمة ككل وذلك تبعا لبرمجة دفعة جديدة من مشاريع بناء مقرات إدارية للمصالح الجهوية على مستوى نفقات الإستثمار بنفس مستوى الإعتمادات.

✓ **المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد**

يترجم هذا المؤشر الكلفة بمعنى بأي ثمن تم تحقيق نسبة معينة من الأهداف المرسومة لذا فهو يعكس مدى ترشيد الإستهلاك لنفقات التسيير .

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد	عدد	6934	6779	8346	8270	8170

من المتوقع أن تشهد تكلفة التسيير للعون الواحد ارتفاعا خلال سنة 2023 وذلك باعتبار التخفيض في عدد الأعوان بالوزارة تبعا للإلحاق الوجوبي لـ 69 عون إلا أنه سيتم العمل على احتواء تواصل ارتفاع الكلفة سنتي 2024 و2025 من خلال المحافظة على مستوى اعتمادات التسيير مع مراعاة نسبة تطور لا تتجاوز 3 % مقابل إعادة تعزيز المهمة بأعوان جدد في إطار الحراك الوظيفي.

- **الهدف 9-4- : تطوير نشاط التجارة الإلكترونية**

نظرا للتطور المستمر للمعاملات التجارية الإلكترونية وفي إطار تدعيم الاقتصاد اللامادي تعتبر التجارة الإلكترونية رافدا للتنمية الاقتصادية من خلال الإسهام في تنمية القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بنشر الثقافة الرقمية لدى المؤسسات الإقتصادية وتنظيم نشاط التجارة الإلكترونية عبر المنصات التجارية الإلكترونية. لذا، فإن هذا الدور الأفقي الشامل لأنشطة التجارة بمختلف تفرعاتها يجعل من قيادة عملية ترسيخ وإرساء دعائم

الاقتصاد الرقمي من أولويات البرنامج وذلك من خلال العمل على تطوير وتوفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.4.9: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية**

يرتبط تطوير نشاط التجارة الإلكترونية بالأساس بعدد الفاعلين الاقتصاديين عبر المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك بحجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع. وبالتالي فإن هذان المؤشران يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المنصات الإلكترونية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 9-4-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	-33%	+18%	+25%	+35%	+35%

بلغ عدد مواقع الواب 1436 موقع واب تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2021 مسجلا نقصا بنسبة 33% مقارنة بسنة 2020. ويعود هذا التراجع إلى الإجراء الذي قامت به شركة نقديات تونس المتمثل في تحيين قاعدة بيانات مواقع الواب غير الناشطة.

وسوف لن تعمل المهمة على زيادة عدد مواقع التجارة الإلكترونية خلال السنوات الثلاث القادمة فحسب بل ستحرص على أن تكون هذه المواقع فاعلة وذات مردودية وضامنة لاستمراريتها وذلك بتحقيق نسبة تطور بـ 35% في أفق 2024 من خلال تفعيل دور المراقبة في هذا المجال وفرض احترام شروط ممارسة التجارة لمزيد تنظيم القطاع وتوفير الإطار الملائم لاستقطاب وتحفيز ممارسة الفاعلين الاقتصاديين النشاط التجاري عبر منصات التجارة الإلكترونية.

✓ المؤشر 2.4.9: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

بهدف متابعة نسق تطوّر مواقع التجارة الإلكترونية في تونس، يتم الإعتماد على المؤشرات التي يقع إصدارها من قبل شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمعرفة عدد وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني المنجزة عبر منظومات الدفع الراجعة لها بالنظر.

مع العلم وأن أغلب المعاملات (قرابة 85 %) تتمّ نقدا من خلال الدفع عند االتسليم عبر مزودي خدمات النقل السريع الذي يصعب التحصّل على عدد وقيمة معاملاتهم لغياب الإطار المنظّم لها.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 9-4-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	+67%	+33%	+33%	+38%	+40%

تم تسجيل تطوّر سنوي لقيمة عمليات الدفع الإلكترونية عبر منظومتي الدفع على الخط لكل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد، ويتوقّع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة ليحقق سنة 2025 نموا بنسبة 40 % وذلك بناءا على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات في إسداء خدماتها، حيث أن البنية التحتية للإتصالات ونسب النفاذ إلى شبكة الانترنات وفاعلية شبكة الهاتف الجوّال بتونس تعتبر أعلى من المتوسط العالمي، كما تعتبر التشريعات المخصصة للتجارة الإلكترونية رائدة وتحفز المبادرة الخاصّة والابتكار وإحداث الشركات الناشئة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 9-1- : تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	% 77.2	القيادة	6279	- رقمنة الإجراءات - تكوين فرق عمل لمتابعة تنفيذ الإجراءات - عقد جلسات عمل للمتابعة والتقييم
	المؤشر 2.1.9: عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية				- مزيد تطوير موقع واب الوزارة وتحيين المحتوى. - إضافة بعض الخدمات على الخط لا سيما التفاعل الآني مع المتعاملين مع مختلف هياكل الوزارة. - التوجه نحو اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كروابط تحيل إلى الولوج إلى موقع الواب للوزارة وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.
الهدف 9-2 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%100.5	اللوجستيك	5847	- تحديد دقيق لجميع المتغيرات عند إعداد تقديرات اعتمادات الأجور خاصة على مستوى حركة الأعوان المباشرين بالمهمة. - العمل على تركيز تطبيقة إعلامية بالوسائل الذاتية للمهمة تتعلق بإعداد الميزانية. - ضبط المسارات المتعلقة بنفقات التأجير بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في إطار إرساء منظومة الرقابة الداخلية. - التحكم في آجال تنفيذ الترقيات المرخص فيها.

					- إحكام عمليات النقل والإلحاق وذلك بالالتزام بما تم برمجته وفي حدود توفر الاعتمادات المتعلقة بالغرض. - تطبيق الأوامر والقرارات ذات المفعول المالي في الآجال لتجنب عمليات صرف الملاحق..
	المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	% 78			- إطلاق جلسات دورية في إطار حوار التصرف لتشخيص عنصر التكوين بالمهمة حتى يتسنى الرفع من مستوى وآفاق تطوير المؤهلات ومواكبة البرامج الهادفة لتعصير الإدارة. - إعتماد تطبيقة إعلامية تعنى بكل مجالات التصرف في التكوين والتربصات تمكن من المتابعة الحينية لعنصر التكوين طيلة المسار المهني للعون. - الالتزام بإعداد وتنفيذ مخطط زمني للدورات التكوينية مع تبويبها حسب الأولوية تتم المصادقة عليه ضمن البرمجة السنوية للنفقات عند البرمجة الأولية أو عند التحيين. - التوجه نحو تحديد دورات تكوينية الزامية وأخرى اختيارية تكميلية يتم اعتمادها في المناظرات الداخلية للترقية في الرتبة.
	المؤشر 3.2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	% 80			- التشريك المكثف للإناث في جميع الدورات التكوينية عبر التعيين المباشر.
الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.3.9 : نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات**	% 97.7	اللوجستيك		- مواصلة برنامج إرساء الرقابة الداخلية لإعداد أدلة إجراءات متضمنا لمسارات الإنفاق فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية بمختلف تفرعاتها. - إحترام آجال انجاز الصفقات طبقا للبرمجة المعدة للغرض - إعادة تنظيم الهياكل المعنية المتعهدة بالشراءات العمومية وأساليب العمل صلبها وتعزيزها بالعنصر البشري المؤهل. - تنفيذ الاستثمارات والتحكم في المخاطر التي تحول دون بلوغ نسب التقدم المبرمجة.

	المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	% 22			برمجة مشاريع قابلة للتنفيذ مكتملة الشروط من دراسات أو وضعيات عقارية ... ليتسنى استكمالها في الآجال. - متابعة تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الجهوية واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز العراقيل. - تحيين مستمر لتوزيع اعتمادات التسيير بين البرامج يترجم الكلفة الحقيقية حسب البرنامج.
	المؤشر 3.3.9: تكلفة التسيير للعون الواحد	8 346			- الالتزام بالإجراءات المتعلقة بترشيد الاستهلاك والضغط على النفقات. - تركيز منظومة للتصرف في المخزون والمنقولات. - حسن توزيع التجهيزات لضمان الاستغلال الاقتصادي والناجع دون تسجيل نقائص أو مصاريف إضافية في علاقة بتطور عدد الأعوان بين البرامج أو داخل المهمة
الهدف 4.9 تطوير نشاط التجارة الإلكترونية	**المؤشر 9-4-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية**	% 25	التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	279	- تحقيق الأهداف ذات الأولوية المنبثقة عن الدراسة: "تقييم جاهزية تونس للتجارة الالكترونية ET Ready والتي تمّ إنجازها وتمويلها من قبل من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) - مواصلة تأطير باعثي المشاريع والتشجيع على الاستثمار في التجارة الالكترونية - متابعة مراقبة مواقع التجارة الالكترونية بالتنسيق مع الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية. - متابعة مراقبة ظاهرة التجارة الالكترونية الموازية التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
	المؤشر 9-4-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	% 40			- الاستفادة من إمكانات التجارة الإلكترونية على مستوى السوق المحليّة والموجهة للتصدير، من خلال تنفيذ الإصلاحات المناسبة لتخفيف الإجراءات وتعزيز الحوار بين المتدخلين حول القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وضمان التنسيق من أجل فعالية تنفيذ مبادرات التجارة الإلكترونية ذات الأولوية. - إعداد خطّة عمل Plan d'Action وتنفيذها بدعم من الأونكتاد وبدعم مالي من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وذلك بالتعاون

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	5 522	6 775	5530	-1 243	-18.4
نفقات التسيير	2 542	2 832	3245	413	14.6
نفقات التدخلات	78	85	90	5	5.9
نفقات الاستثمار	1 314	5 479	3 540	-1 939	-35.4
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	**9 456**	**15 171**	**12 405**	**-2 766**	**-18.2**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	5 522	6 775	5530	5 883	6 033
نفقات التسيير	2 542	2 832	3245	3 340	3 440
نفقات التدخلات	78	85	90	92	95
نفقات الاستثمار	1 314	9 454	3 540	7 890	6 570
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**9 457**	**19 146**	**12 405**	**17 205**	**16 138**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**9 456**	**19 146**	**12 405**	**17 205**	**16 138**

نفقات التأجير: من المتوقع أن تصل نفقات الأجور بالبرنامج سنة 2025 ما قدره حوالي 6 م.د بحصة تبلغ 12 % (11,4 % سنة 2023 و 11,8 % سنة 2024) من اجمالي نفقات تأجير المهمة حيث سيتم الاقتصار على تطبيق الإجراءات الخصوصية المتعلقة بمشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان المراقبة الاقتصادية في إطار اتفاق 06 فيفري 2021 مع المنظمة الشغيلة وذلك ابتداء من سنة 2024 وتعتبر نسب تطور كتلة الأجور بالبرنامج متماشية مع الإجراءات والأهداف المرسومة بالمهمة من حيث تطوير وحوكمة التصرف في الموارد البشرية.

نفقات التسيير: تم الأخذ بعين الاعتبار لتطور الاعتمادات وفقا لتطور نسبة التضخم والأسعار سنويا عملا بمنشور إعداد مشروع الميزانية، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض التغييرات على مستوى أنشطة البرنامج والتي تتباين من سنة لأخرى حسب الحاجة وما سيتم اعتماده من برامج على غرار برامج الشراءات والصيانة المزمع تنفيذها وفقا للمعايير المعمول بها، ويتم في هذا السياق برمجة اعتمادات في حدود ما يسمح من تعمير ذمة المهمة دون اخلال بالتعهدات ذات الصلة.

نفقات التدخلات: تتعلق الاعتمادات المبرمجة بتمويل عملية اقتناء وصولات الأكل وإسناد المساعدات الاجتماعية لفائدة المنخرطين بالوداية وهي اعتمادات تكاد تكون ثابتة باعتبار عدم تسجيل انتدابات جديدة.

نفقات الاستثمار: ستشهد خلال سنة 2023 إنخفاضا في حين ستسجل ارتفاعا سنتي 2024 و2025 ويعود ذلك بالأساس إلى مزيد احكام تقديرات آجال تنفيذ المشاريع المتواصلة والأخذ بعين الاعتبار للعوامل الميدانية والإدارية لإنجاز هذه المشاريع وبالتالي فإن نصيب البرنامج من الاعتمادات مقارنة بالإعتمادات الجملية للمهمة سيتبع نفس نسق تطور حجم الإستثمارات خلال الفترة 2023-2025 (سنة 2023: 7,46 % ،سنة 2024 : 9,74 % سنة 2025 : 9,22 % من جملة اعتمادات المهمة دون اعتبار نفقات الدعم).

الـمـلاحـــق

بطاقات مؤشرات الأداء

برنامج التجارة الداخلية

بطـاقة مؤشر الأداء: ضمان انتظامية التزويد في فترات فجوات الإنتاج

رمز المؤشر: 1.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وحماية المستهلك
2. **تعريف المؤشر:** التقليص في عدد أيام النقص من مادتي البطاطا والحليب في فترات الفجوات وتراجع الإنتاج.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تعداد أيام النقص في فترات الفجوات.
   - بالنسبة لمادة البطاطا: عدد أيام الفجوات بالنسبة لمادة البطاطا: 3 أشهر أي 90 يوم .
   - بالنسبة لمادة الحليب: فترة تقلص الإنتاج من مادة الحليب بداية شهر سبتمبر إلى غاية شهر فيفري (180 يوم).
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير يومية لوضعية التزويد بالإدارات الجهوية للتجارة والمعاينات الميدانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2025:** 16يوم .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر عدد 1.1.1.1 : ضمان انتظامية التزويد في فترات فجوات الإنتاج.						
مادة البطاطا	عدد	-	25	20	18	16
مادة الحليب	عدد	-	30	25	20	18

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لمؤشر مادة البطاطا: خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة تكون هناك فجوة في منتوج البطاطا على إعتبار أنه لا يوجد إنتاج في فترة الخريف وبذلك تتزامن هذه الفترة سنويا مع اضطراب كبير في التزويد حيث يصل معدل أيام النقص في تزويد السوق إلى 30 يوم ورغم أنه يتم في بعض الحالات اللجوء إلى التوريد إلا أن ذلك يكون بعد تفاقم الأزمة وفقدان المنتوج من الأسواق لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.
- بالنسبة لمؤشر مادة الحليب: تمتد فترة تقلص الإنتاج بداية من شهر سبتمبر إلى غاية شهر فيفري من السنة الموالية (حوالي 6 أشهر) حيث يتم تسجيل تراجع تدريجي في إنتاج الحليب المعقم خاصة خلال فترة الشتاء تكون فترة راحة بالنسبة للأبقار الحلوب (baisse de lactation) وبذلك تكون هناك فترة 90 يوم على الأقل يمكن أن تشهد فيها السوق نقص في هذه المادة. لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.
- بالنسبة لسنة 2020: لم يتم تسجيل أي حالات نقص بل بالعكس تم تسجيل تراكم المخزونات من هذه المادتين نظرا لتراجع مستويات الإستهلاك بسبب تداعيات فيروس كورونا التي انجر عنها غلق المطاعم وتوقف نشاط القطاع السياحي وبذلك لم يتم إعتماد هذا المؤشر هذه السنة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بمستويات الإنتاج وتكوين المخزونات التعديلية التي تبقى مرتبطة بدروها بالعوامل المناخية.
- إمكانية التعديل في فترة فجوات الإنتاج في الآجال المستوجبة يبقى مرتبط بدقة المعطيات المقدمة من قبل المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالفلاحة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية

رمز المؤشر: 2.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك
2. **تعريف المؤشر:** متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية والتحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق وضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 77بالمائة سنة 2025،
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديـر الأبحـاث الاقتصـاديـة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	النسبة	92	68	70	75	77

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** لا يوجد تفاوت بين الإنجازات والتقديرات باعتبار أن الحفاظ على توازن السوق وحسن سير المعاملات التجارية وجودة وسلامة المنتجات مرتبطة في جزء هام منها بمراقبة السوق غير أن عدة عوامل قد تؤثر على تحقيق القيمة المنشودة منها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية –الظروف الأمنية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.....

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الإستهلاكي

رمز المؤشر:3.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وتعزيز المستهلك.
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة، إجمالا وحسب الجنس، بأنشطة المعهد الوطني للاستهلاك في مجالات التربية والتثقيف الاستهلاكي. ويشمل مجال تغطية المؤشر، إلى جانب عدد التلاميذ المستهدفين في القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك، أهم المنتفعين بالدورات التكوينية والتظاهرات التحسيسية التي ينظمها المعهد.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تعداد المنتفعين بنشاط التكوين والتحسيس في التظاهرات والورشات التي يكون المعهد طرفا فيها. حيث سيتم احتساب عدد تلاميذ المدارس الابتدائية المشمولة بالقافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك وعدد المنتفعين بصفة مباشرة من الحملات والورشات التثقيفية والتحسيسية ومجموع المنتفعين بصفة مباشرة من أنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي.
2. **وحدة المؤشر:** عدد طبيعي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- استمارات تقييم نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك خلال زياراتها إلى المدارس الابتدائية في مختلفة الجهات، مع اعتماد فرضية استقرار تمثيل الإناث

والذكور في العينة المستجوبة عبر الاستبيان لاحتساب حصة كلا الجنسين في إجمالي التلاميذ المنتفعين بتدخلات خبراء القافلة.

- بطاقات حضور التظاهرات التي ينظمها المعهد لغايات تحسيسية وتكوينية
- تقديرات الحضور كميا وحسب الجنس بناء على معاينة المشاركين من طرف ممثلي المعهد في التظاهرات التي تتم دعوتهم للمشاركة فيها وتقديم عروض ذات محتوى تحسيسي.

4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر2 (Valeur cible de l'indicateur): 2050 خلال سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد الزبير رابح

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	النسبة	-	1030	1860	2046	2050

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- يعتبر استعادة بلوغ عدد المستهدفين من نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك في حده الأدنى مساويا لما هو مسجل خلال السنوات ما قبل 2020 إنجازا قابلا للتثمين بالنظر للعوائق المادية واللوجيستية التي تحدد مجال التدخل والتنقل إلى مختلف الجهات، خاصة بعد تجاوز الظروف الصحية المرتبطة بجائحة الكورونا.

- عدد المستهدفين ببقية انشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي يعتمد اساسا على العمليات المبرمجة ضمن ميزانية الدولة دون اعتبار العمليات الناشئة في إطار التعاون مع الشركاء من منظمات وهياكل دولية التي يتم التخطيط لها وتنفيذها خارج إطار الميزانية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأمين مصاريف نقل وإعاشة الخبراء من شركاء المعهد في القافلة (معهد التغذية و ANCSEP) خلال الزيارات إلى الجهات الداخلية والبعيدة عن العاصمة،
- غياب وسيلة نقل آمنة وذات طاقة استيعاب كافية لضمان راحة وسلامة المشاركين.
- صعوبة ضبط تمثيلية انتفاع كلا الجنسين من مخرجات الأنشطة باعتبار اختلاف تركيبة الشرائح المستهدفة قطاعيا واجتماعيا وجغرافيا.
- استحالة تقدير عدد المنتفعين من المداخلات الإعلامية والتواصلية لإطارات المعهد في وسائل الإعلام.

بطـاقة مؤشر الأداء: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

رمز المؤشر: 1.2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه.
2. **تعريف المؤشر:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** م ق بالنسبة لمادة الفرينةوأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر مارس من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: المدير العام لوحدة تعويض المواد الأساسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 .سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1-1-2-1: نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفرينة.الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	**6.248**	**6.5**	6,5	6,5	6,5
كميات الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	**105.242**	**174**	174	174	174

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة 6,248 م ق سنة 2021 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة 3,88 % .

ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى .

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2021 حوالي 105,242 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بنسبة 39,52 % ، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى:

-النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال.

- اعتماد تطبيقة إعلامية منذ شهر جوان 2019 للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين. وقد ساهم ارساء هذه التطبيقة في تسجيل نقص في الكميات المروجة لدى وحدات التعليب، مقارنة بالحصة الشهرية الجملية نتيجة للأثر الردعي لاعتماد التطبيقة الإعلامية، حيث أنها تمكننا بصفة مباشرة من التثبت من مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-إن اعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكننا من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

- ضرورة تطوير المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينة بهدف تطويرها لتشمل إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، و تمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز.

- إعادة النظر في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة، وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادة الزيت النباتي في إمكانية اخضاع تجار المواد الغذائية بالجملة لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء الحرفيات المسجلة في سجل الحرفيين سنويا

رمز المؤشر: 1.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري.
2. **تعريف المؤشر**: إحتساب نسبة النساء المسجلات في السجل الحرفي سنويا من العدد الجملي للحرفيين المسجلين سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المسجلات بالسجل الحرفي سنويا /العدد الجملي للمسجلين للسنة المعنية X 100
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:** تقارير سداسية من الإدارات الجهوية للتجارة أو المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 62 %سنة 2025
6. **المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج:** السيد كمال بوحديدة مدير الحرف والخدمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	%	54	56	58	60	62

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة النساء الحرفيات المسجلات بسجل الحرفيين سنة 2020 مقارنة بالعدد الجملي للمسجلين في نفس السنة 47 % بالمقارنة مع التقديرات المتوقعة 54 % وذلك رغم اعتماد الأنشطة التالية:

- التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة.
- مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة.
- حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.

ويعود عدم بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر لسنة 2020 بالنظر للوضعية الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد التي حالت دون القيام ببعض الأنشطة على غرار تنظيم الاجتماعات مع الجمعية المهنية للبنوك قصد حثهم على تمكين الحرفيات من التمويل اللازم وكذلك القيام بالحملات التحسيسية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن هذا المؤشر يندرج في إطار هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين وهو هدف مرتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وانما تحاول ان توفر الظروف الملائمة للاستثمار.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية

رمز المؤشر : 2.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تعزيز وتطوير النسيج التجاري.
2. **تعريف المؤشر:** متابعة تطور نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية الكبرى والمتوسطة المنجزة سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المساحات التجارية التجارية المحدثة سنويا /العدد الجملي للبلديات X 100
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد التراخيص المسندة لإحداث مساحات تجارية كبرى/تقارير سنوية للفاعلين الإقتصاديين/تقارير الإدارات الجهوية للتجارة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر3(Valeur cible de l'indicateur):** 182% سنة2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية سنويا	%	169	172	175	180	182

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- إلى حدود سنة 2020 تم اجمالا (moyenne) تغطية جميع البلديات بهذا الصنف من المساحات التجارية العصرية مع وجود تفاوت بين الجهات.

- تعمل الوزارة على تشجيع هذا النمط من التجارة العصرية عبر حفز المنافسة بين العلامات وتنويعها حيث تسعى الى بلوغ نسبة تغطية لا تقل عن 200% أي تواجد معدل مساحتين بكل بلدية وذلك بهدف تنويع العرض والضغط على اسعار مختلف المواد الاستهلاكية مما يساهم في الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن من جهة ودعم الاستثمار والتشغيل بالجهات.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ان هذا المؤشر يبقى رهين الاستثمار الخاص من قبل الفاعليين الاقتصاديين في هذا القطاع.

- إن تعصير النسيج التجاري يساهم في اختلال التوازن بين التجارة الكبرى والصغرى.

بطـاقة مؤشر للأداء: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

رمز المؤشر: 3.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري
2. **تعريف المؤشر:** نسبة التقدم في انجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** العدد الجملي للدراسات والمشاريع التي تم إنجازها إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي المبرمج.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البلديات المعنية بالمشاريع، وحدة التصرف حسب الأهداف، هياكل أخرى ...
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** .... بالمائة سنة .....
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الدراسات)

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	%	28.75	68.12	100	100	-

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تدخل فني: تتولى الوحدة منذ سنة 2019 تقديم الدعم والتأطير الفني لعدد من البلديات لمساعدتها على انجاز الدراسات الممولة من طرفها وذلك بعد عقد عدة اجتماعات مع المجالس البلدية وهي بلدية منزل بوزلفة وقبلي وتوزر، لتوفير الاعتمادات الضرورية لإنجاز الدراسات كما تعهدت الوحدة وتكفلت نيابة عن الجماعات المحلية سنة 2020 بإنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالصفقات من اعداد كراسات الشروط وصولا الى امضاء العقد مع صاحب الصفقة وذلك للنقص الفادح للكفاءات في البلديات.

كما يتم رفع الأعمال المنجزة على انظار لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة للوحدة بشكل دوري حيث اجتمعت اللجنة خلال سنة 2021 بتاريخ 2 مارس و25 جوان و9 نوفمبر 9 ديسمبر وخلال سنة 2022 بتاريخ 22 فيفري و25 أفريل للنظر في مدى متابعة تقدم المشاريع.

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة:

تم امضاء الصفقة المتعلقة بإنجاز قابلية التنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة في شهر مارس 2021 وقد تمت المصادقة على التقرير النصف مرحلي وذلك بتاريخ 07 جوان 2022 على ان يتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة التي ستمتد على مدار شهرين. وتم الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة بتاريخ 18 اوت 2022.

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة:

نشر طلب العروض بتاريخ 1 جوان 2021 وقد أفضى الى اعتباره غير مثمر من طرف اللجنة العليا لمراقبة الصفقات العموميّة، بتاريخ 27 ماي 2022 وذلك لعدم استيفاء مكاتب الدراسات للشروط الفنية المتعلّقة خاصة بمجال تخصص الخبراء وخبراتهم.

الوحدة بصدد التنسيق مع إطارات اللجنة العليا للطلب العمومي لإعلان طلب العروض غير مثمر بمنظومة تونيبس حتى تتمكّن الوحدة من نشره للمرّة الثالثة

تم نشر طلب العروض على موقع تونيبس بتاريخ 26 سبتمبر 2022 .

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتمور بقبلي:

تم امضاء الصفقة المتعلقة بإنجاز الدراسة في شهر جانفي 2022 وهي حاليا في مرحلة إبداء الرأي بالنسبة للتقرير الأولي.

- الدراسات التي تعمل على تنفيذها شركة أسواق الإنتاج بسيدي بوزيد:

الانتهاء من دراسة مخطط تنفيذ برنامج الاستثمار والاستغلال لمشروع القاعدة التجاريّة بسيدي بوزيد (تمّت المصادقة على الدّراسة من طرف لجنة القيادة ويتم العمل منذ مارس 2022 على خلاص مكتب الدّراسات) ومن المتوقع الشروع في الدراسات التفصيلية سنة 2023 .

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتمور بتوزر

تمّ تخصيص قطعة أرض على ملك بلدية توزر تقع بالمنطقة الصناعية طريق الحامّة توزر حيث تمسح القطعة المذكورة 19180 متر مربع كما تقدّر القيمة الأولية للأرض المذكورة بـ134.260 ألف دينار بحساب 7 دينارات للمتر المربع الواحد،

وتعمل الوحدة رغم الصعوبات التي تلاقيها مع المشتري العمومي على مواصلة عمليات تقييم العروض وتم إحالة كامل الملف الى الإدارة البلدية في نوفمبر 2021 لعرضه على أنظار اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات .

وافقت اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات على اسناد الصفقة الى مكتب الدراسات société d'ingenierie بمبلغ قدره 714.400, 163 د

لازالت البلدية تلاقي صعوبات في تنزيل راي اللجنة على منظومة تونيبس وتعمل الوحدة حاليا على التواصل مع سلطة الاشراف ولاية توزر واحاطتها بالموضوع قصد حلحلة الاشكال ان وجد للتمكن من ابرام العقد مع مكتب الدراسات والشروع في انجاز الدراسة في اقرب الآجال.

- نشاط الوحدة سنة 2023 بالنسبة للدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية

ستعمل الوحدة سنة 2023 على مواصلة الاشراف الفني للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات بهدف انجازها في أحسن الآجال وبالتالي التقدم في انجاز المشاريع المبرمجة.

- نشاط الوحدة سنة 2023/2022

تم رصد اعتمادات قدرها 450 ا.د لتنفيذ الصفقات المبرمجة بعنوان سنة 2020:

1/ الدراسة المتعلقة بتنفيذ القسط الثاني (مدتها 8 أشهر) وقد تم تنفيذ الجزء الأول من الدراسة والوحدة بصدد التنسيق مع المصالح المشتركة لتسلم الاذن بمهمة للمرحلة الثانية من الدراسة ومدتها ثلاث أشهر.

2/ الدراسة المتعلقة بالتنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجارية بباجة وقد تم حل الإشكال العالق على مستوى اللجنة العليا للطلب العمومي وتم نشر طلب العروض على منظومة تونيبس. بتاريخ 26 سبتمبر 2022.

4.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المشروع الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري مشروعا متشعبا لتدخل عدة هياكل وزارية ومحلية ومهنية وخاصة الجماعات المحلية، ووزارة الشؤون المحلية وصندوق مساعدة الجماعات المحلية ووزارة المالية ودعم الاستثمار والهياكل المهنية

الوطنية UTAP / UTICA وبقية المتعاملين الاقتصاديين الى جانب إمكانية وجود ممولين أجانب محتملين.

يبقى انجاز الدراسات التفصيلية للمشاريع المبرمجة مرتبط وثيق الارتباط بتعبئة الموارد المالية لإنجاز هذه الدراسات وبحسن اعداد وتصور المخطط المالي والبشري لتنفيذ المشاريع وطريقة التسيير للمشاريع (بصفة مباشرة من طرف الجماعات او احداث شركة تسيير وتصرف)

- تعتبر هذه المرحلة مرحلة انجاز الدراسات بامتياز قبل الشروع في انجاز المشاريع حيث تستغرق فترة الدراسات من 3 الى 4 سنوات (دراسة التنفيذ الفني والمالي والدراسات الجيوتقنية والدراسات التفصيلية ...) ثم الشروع في الاشغال لتنفيذ المشروع.

برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة

بطـاقة المـؤشـــر: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية

رمز المؤشر :2 .1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات. كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** قيمة المبادلات مع البلدان التي لها اتفاق تبادل حر مع تونس /القيمة الجملية للمبادلات التجارية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +معطيات المعهد الوطني للإحصاء.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** عند الطلب.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 89 سنة 2025.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	85.2	86	87	88	89

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم خلال سنة 2021 تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 85.2 بالمائة مقارنة بالتقديرات 86 بالمائة أي بفارق يقدر بـ 0.9 بالمائة ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة إلى 89 بالمائة خلال سنة 2025 وذلك باعتبار:

- المصادقة على الاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبدل الحر (ZLECAF) بمقتضى الامر الرئاسي عدد 76 بتاريخ 7 أوت 2020 ودخولها حيز النفاذ ابتداء من غرة جانفي 2021،
- دخول اتفاقية التبادل الحر مع بريطانيا حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021،
- العمل على مراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا،
- تقييم اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي،
- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع اندونيسيا.

4القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع باكستان.
- ابرام اتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي مع دولة قطر.
- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري.
- تطوير اتفاقية منطقة التبادل الحر المبرمة بين تونس وليبيا سنة 2001.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- الأوضاع الاقتصادية في البلدان الشريكة، حيث تشير عديد التقارير الدولية إلى الصعوبات التي تمر بها عديد البلدان (تراجع النمو، التضخم...)
- تنامي القيود على التجارة.
- تبعات أزمة كوفيد 19 والأزمة الروسية الأكرانية على سلاسل الإمداد والنقل التجاري.
- عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للوزارة في مجالي التعاون الاقتصادي والتجاري والتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود تمثيل من الإطارات ذات الاختصاص بهذه المجالات ضمن البعثات الديبلوماسية بالخارج وبالخصوص في العواصم التي تحتضن مقرات أهم التجمعات والمنظمات الاقليمية والدولية الشريكة لبلادنا: الاتحاد الأوروبي (بريكسال)- المنظمة العالمية للتجارة، ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الامم المتحدية للتجارة والتنمية (جنيف)- الإتحاد الإفريقي (أديس أبابا) - الكوميسا (لوزاكا،زمبيا)، جامعة الدول العربية (القاهرة)...
- عدم انجاز دراسات تقييم لبعض اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول جدوى الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.

- ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.

- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

رمز المؤشر: 2.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات القيمة التنافسية العالية.

   لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى .

   فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية .

   أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات:

   قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات

2. **بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني وهوتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:** عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.
3. **وحدة المؤشر:** نسبة
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية، نشريات البنك المركزي.
5. **تاريخ توفر المؤشر:** عند الطلب
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: 30% سنة 2025.
7. **تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:** 39%سنة 2025.
8. . **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات						
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	32	**31.8**	30	30	30
المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	37	**33.2**	35	37	39

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت حصة قيمة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في اجمالي الصادرات الوطنية خلال سنة 2022 حوالي 31,8% مقابل 32,0% خلال سنة 2021 هذا مع تقديرات بـ 30,0 % خلال الثلاث سنوات المقبلة (2025/2024/2023)،

وفي المقابل، تراجعت حصة عدد البنود التعريفية الموجهة خارج الأسواق التقليدية في العدد الجملي للبنود التعريفية خلال سنة 2022 لتبلغ حوالي 33,2 % مقابل 37,0% خلال سنة 2021 هذا مع تقديرات بنسب على التوالي بـ35,0% و37,0% 39,0% خلال الثلاث سنوات المقبلة (2025/2024/2023).

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.

- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.

- تأثر الوجهات بقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث لوحظ تغير في منشأ الواردات في اتجاه التعويل أكثر على مصادر تزود خارج الفضاء الأوروبي الذي تراجعت حصته من الواردات الى حدود 67 بالمائة حاليا.

- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.

- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالخدمات بحكم عدم توفر معطيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج

رمز المؤشر :3.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:

تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)

2. تعريف المؤشر:

يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى استفادة النساء صاحبات المؤسسات بالأليات الموضوعة في إطار دعم التصدير ومشاركتهن في المجهود التصديري. يندرج هذا المؤشر في إطار مقاربة النوع الاجتماعي وفي إطار إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين للنفاذ الى مصادر التمويل والدعم للمشاركة في تنمية الصادرات

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد المؤسسات المملوكة من طرف النساء المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج /اجمالي عدد المؤسسات المشاركة.

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز النهوض بالصادرات

4. تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 33 بالمائة سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة صندوق النهوض بالصادرات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرالأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة	29.53	30	31	32	33

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تنظيمه للمشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج يعتبر مركز النهوض بالصادرات الداعم الأساسي للمؤسسات لترويج منتوجاته الى السوق الأجنبية. وباعتبار نسبة المؤسسات المشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج مؤشرا لمقياس أداء المركز فتجدر الإشارة الى ان المركز بصدد القيام بأنشطة تحفيزية للرفع من النسبة المذكورة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من اهم النقائص التي يمكن ذكرها هي ان الهيكلة العامة للمؤسسات تفرض نسبة ضئيلة من المؤسسات التي تتملكها نساء وبالتالي فيمكن ان ينعكس ذلك سلبا على المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير.

كما تجدر الإشارة الى ان المركز يجد صعوبة في تحديد الشركات المصدرة التي تمتلكها نساء وذلك لغياب قاعدة مبينة لذلك.

بطـاقة المؤشر: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري

رمز المؤشر: 1.2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتبين مدى التقدم المنجز من أجل تكوين جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري أسوة بأجهزة التحقيق المشابهة الموجودة بالتجارب المقارنة وذلك بهدف تكوين جهاز عال قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد من جهة والدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضوع تحقيق من طرف سلطات تحقيق أجنبية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** البرامج المنجزة في تنفيذ البرنامج / اجمالي مكونات تنفيذ المشروع
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المكونات الخاصة بالمشروع
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** عند الطلب
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 85 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	25	75	85	95	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022حوالي 75 % حيث تم تتويج استيفاء إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالجهاز (مشاريع تنقيح كل من الأمر المتعلق بتنقيح مشمولات وزارة التجارة والأمر المتعلق بتنظيمها)، بمصادقة مجلس الوزراء، بتاريخ 3 سبتمبر الجاري على مشروع المرسوم المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة بما فيها إحداث جهاز الدفاع التجاري، كما تم بتاريخ 12 سبتمبر 2022 عقد اجتماع بوزارة الاقتصاد والتخطيط بحضور ممثلي إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد من الإدارة العامة للتجارة الخارجية، للنظر في إعداد النصوص التطبيقية لمشروع المرسوم المذكور . وتم خلال الاجتماع المذكور التطرق لعدة محاور تخص إحداث جهاز الدفاع التجاري من بينها الشكل القانوني لهيكل الجهاز.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضرورة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لمشمولات وزارة التجارة وللتنظيم الهيكلي المتعلق به.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

رمز المؤشر: 2.2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل استفادة المؤسسات المحلية وخاصة منها المؤسسات المصنعة ببرامج التكوين والتعريف وانفتاح الجهاز الجديد في مجال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وتطور ثقافة الاستفادة من الاليات الحمائية من طرف هاته المؤسسات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العرائض المتعلقة بطلب الاستفادة من اليات الدفاع التجاري / العدد الجملي للعرائض
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المراسلات والعرائض الواردة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**85% سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	9	10	20	30	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022 تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة.

غير أن دراسة هذه العرائض بينت أنها تفتقد في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

رغم ذلك فمن المؤمل، بعد التقدم بأشواط كبيرة في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري، تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في إرساء الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين
- إمكانية وجود معارضة من طرف المؤسسات الموردة

برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الآداء: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 9-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين حوكمة مهمة التجارة وتنمية الصادرات
2. **تعريف المؤشر:** متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات 6 مجالس ولجان قيادة الآتي ذكرها: المجلس الوطني للتجارة الخارجية / المجلس الوطني للتجارة / برنامج تأهيل مسالك التوزيع / مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان / مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف / اللجنة الفرعية للتزويد والأسعـار (تسمى مؤشرات فرعية)
3. **طبيعة المؤشر:** (مؤشر فاعلية / مؤشر نجاعة / مؤشر جودة): مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتم إحتساب نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية (سنويـا) بتحديد معدل نتائج المؤشرات الفرعية الستة = مجموع معدلات نتائج المؤشرات الفرعية / 6.

ويتم إحتساب معدل نتائج المؤشرالفرعي = مجموع نسب القرارات والتوصيات المنجزة / عدد القرارات والتوصيات التي تم إقرارها.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات لجان المتابعة والتقييم ومقرري اللجان المذكورة وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المجالس

4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 100 %

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** جمال الدين الفــاهم (رئيس الوحدة العملياتية القيادة).
jamel.elfehem@tunisia.gov.tn

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%	48	64	77.2	83	83

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

كان لخصوصية سنة 2021 لاسيما الإجراءات المتخذة لمجابهة جائحة كوفيد19 تأثيرا نسبيا على مدى التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم المذكورة وقد تم تسجيل تحسن في نسب الإنجاز خلال سنة 2022 ومن المنتظر تسجيل نسبة إنجاز ب77.2 بالمائة خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط إنجاز عديد التوصيات بهياكل خارجية أخرى على غرار وزارات الفلاحة والنقل والصناعة والمالية (الديوانة) والشؤون المحلية والداخلية والصحة والهياكل المهنية الوطنية UTICA / UTAP وتفاوت في نسب إنجاز التوصيات / تأخر في استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار النصوص القانونية ذات العلاقة/ عدم إتمام المفاوضات مع الشركاء الاقتصاديين (اتفاقيات تبادل حر) / صعوبة إيجاد التمويل اللازم لبعض الأنشطة

والمشاريع في ظل الضغوطات التي تشهدها الموازنة العمومية / نقص في الامكانيات البشرية والمادية/ طول إجراءات طلبات العروض وإنجاز الدراسات / غياب آليات لتقييم نجاعة وفاعلية الأنشطة المتعلقة بإنجاز التوصيات.

بطاقة مؤشر الآداء: تطور عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية

رمز المؤشر: 9-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** يرجع المؤشر التالي بالنظر إلى الهدف عدد 1.9المتعلّق بعدد الزيارات بالمواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات والمتمثلة في:
   - عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn
   - عدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك www.facebook.com/MCDE.TUNISIE
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في عدد زوّار موقع واب الوزارة فضلا عن عدد محبي الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وكذلك عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة على جوجل بيزنس.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (efficience) يتمثّل في تطوّر عدد الزوار على موقع الواب أو صفحة الرسمية للوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يبين مدى نجاعة وسائل الاتصال الرقمي للوزارة سواءا بالنسبة للمواطن أو المؤسسات الإقتصادية فضلا على متابعي الشأن الاقتصادي والتجاري في تونس على غرار وسائل الإعلام الوطنية والدولية.
4. **نوع المؤشر** : مؤشر وسائل (indicateur de moyens) بفضل قنوات التواصل الرقمية يتسنى للوزارة استهداف أكبر عدد من متابعي الشأن الاقتصادي والتجاري في تونس، حيث يمكّن موقع واب الوزارة والصفحة الرسمية لها على مواقع التواصل الاجتماعي من نشر البلاغات الرسمية والمعطيات الأساسية المرتبطة بمجالات نشاط الوزارة.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):احتساب المؤشر بناءا على المعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. ويقع إحتساب التطوّر السنوي للمؤشر.

2 .وحدة القيس : نسبة مئوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه: يتمّ احتساب المؤشر بناءا للمعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة.

4. تاريخ توفر المؤشر : بصفة يومية وكل ثلاثية كأقصى حد . يتوفر المؤشر بصفة يومية وعلى مدى ثلاثة أشهر أقصى تقدير، وفي هذا الخصوص يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر حتى يتسنى تركيز قاعدة بيانات شهرية للفترة المنقضية.

5 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):

عموما فإن تطوّر القيمة المستهدفة مرتبطة بعديد العوامل الخارجية تخصّ المستجدات الوطنية او المواضيع التي يقع متابعتها فضلا عن الشريحة المهنية المستهدفة والتي لها علاقة مباشرة بأنشطة الوزارة، كما ان الوزارة لا تعتمد على الحلول المدفوعة للرفع من عدد الزوار او عدد المتابعين، لذا فإن اعتماد سياسة اتصالية رقمية ومتواصلة يضمن من دوره تسجيل ارتفاع في المؤشر.

6. المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج : خباب الحذري، مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،مكلّف بالإشراف على موقع واب وزارة التجارة وتنمية الصادرات/ khabbab.hadhri@tunisia.gov.tn /55112689

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطوّر عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn وعدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة أ3- على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك www.facebook.com/MCDE.TUNISIE	نسبة منوية	6%	11%	13%	17%	20%

2.تحليل النتائج والتقديرات (بصفة مختصرة) :

يجدر بالذكر أنّ تطوّر المؤشرات المشار إليها اعلاه تمّ بشكل طبيعي، وهو تفاعل مباشر لزوّار المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات، حيث ان عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب لتحسين ظهور موقع إلكتروني على نتائج محركات البحث (référencement) بالإضافة إلى وتيرة ونوعيّة النشريات على موقع التواصل الإجتماعي.

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يستوجب اعتماد إستراتيجية متناسقة لحسن استعمال قنوات التواصل الإعلامي للوزارة خاصّة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لموقع الواب وإستعمال المواقع الإجتماعية كوسيلة إضافية لنشر محتوى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة. وفي هذا الإطار تمّ إطلاق النسخة الجديدة لموقع واب الوزارة بتاريخ أوت 2022.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر: 9/ 2 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر ببيان مدى التحكم في الموارد البشرية من حيث الكلفة المحملة على الميزانية وذلك بقياس التباين بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالاعتمادات المرصودة لقسم التأجير.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(الاعتمادات المنجزة لكتلة التأجير / الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير) * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الدفوعات
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر فيفري من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100.5 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%	106.8	101	100.5	100.3	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت جملة نفقات الأجور المتعهد بها لسنة 2021 ماقيمته 51,441 م.د صرف منها مايقارب مبلغ 51 ,427 م.د مقابل 48,130 م.د مرسمة بقانون المالية الأصلي(51,730 م.د : قانون مالية تكميلي) أي بنسبة انجاز تناهز 99.41 % (45, 619 م.د سنة 2020، 95.4 %)

وقد تم تقدير إنجازات سنتي 2023 و2024 بنسبة تفوق 100 % وذلك تبعا لاعتزام تعبئة الموارد البشرية خلال السنة المالية عن طريق آلية الحراك الوظيفي بين الهياكل الوزارية والمؤسسات العمومية وسيشهد تنفيذ كتلة الأجور استقرارا ليبلغ 100 % سنة 2025 وذلك بمزيد احكام عملية إعداد التقديرات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتم ضبط التقديرات المتعلقة بالحاجيات من اعتمادات التأجير طبقا للمعطيات المتوفرة عند إعداد الميزانية في حين أن الوضعيات الإدارية والمالية لبعض الأعوان غير ثابتة ومتغيرة خلال السنة وهو ما يصعب عملية تحديد الحاجيات الفعلية من الاعتمادات بالدقة اللازمة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

رمز المؤشر:**9/ 2 /2**

I- الخصائص العامة للمؤشر

7. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
8. **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر مدى تغطية الدورات التكوينية للعدد الجملي للأعوان خلال السنة
9. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
10. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
11. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجملي للأعوان

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الأعوان
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 78 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للتصرف في الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	%	28	75	78	80	85

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2021 ما يقارب 28 % مقابل استهداف 60 % من المنتفعين بالدورات التكوينية كتقديرات أولية ويعود ذلك إلى توقف نسبي لأنشطة التكوين وتغيير صيغة المشاركة باعتبار تبعات إجراءات التباعد جراء جائحة كورونا مما أثر على نسبة الحضور.

بالنسبة للسنوات 2023- 2025 سيتم العمل على الترفيع التدريجي في نسبة المنتفعين بالتكوين وذلك بالترفيع في الاعتمادات المرصودة كما سيتم اعتماد الزامية المشاركة بالدورات المبرمجة بمخطط التكوين السنوي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب المعطيات المتعلقة بالتقييم الحيني الذي يعتبر ضروريا أو التقييم البعدي (évaluation à froid)وذلك لتقدير مدى اسهام هذا المؤشر في تطوير مؤهلات الأعوان وبلوغ الهدف المتعلق بالغرض.
- عدم اعتماد تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الإحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين

رمز المؤشر: 9/ 2 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر مدى تمثيل النساء في الدورات التكوينية من العدد الجملي للأعوان خلال السنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(عدد الإناث المنتفعات بالتكوين / العدد الجملي للإناث بالوزارة) * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الأعوان
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة الفرعية للتصرف في الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.2.4 : نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39	76	80	85	90

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين سنة 2021 ما يقارب 39 % وهي نسبة انجاز فوق المتوسط وذلك في حدود النصف بالنظر إلى القيمة المستهدفة (73 %) نظرا لتسجيل نسبة حضور متواضعة باعتبار اعتماد التكوين عن بعد تطبيقا لإجراءات التباعد تبعا لجائحة كورونا.

تستهدف المهمة نسبة مشاركة في حدود 90 % سنة 2025 للإناث باعتبار ارتقاء هذا الصنف من الأعوان إلى تقلد مهام قيادية في جميع مستويات الهياكل المنتمية لها في إطار مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- انخراط نسبي لمختلف الهياكل الإدارية
- محدودية الإمكانيات المادية

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر: 9/ 3 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر**: يبين هذا المؤشر الفارق بين ماتم تنفيذه من التعهدات المالية وما تم برمجته خلال السنة وهو يعكس مدى التحكم في قيادة تجسيم البرمجة وواقعية البرمجة مقابل الأهداف المرسومة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 97.7 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	%	95.5	97	97.7	98.2	98.7

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت إنجازات سنة 2021 دون اعتبار نفقات التدخل 95.5 % مقابل نسبة مستهدفة بـ 96 % حيث لايزال قسم الاستثمارات يمثل العنصر الأساسي الذي يحول دون الوصول الى نسبة تنفيذ 100 % إذ بلغت نسبة التنفيذ بهذا القسم: 41 % ويفسر ذلك ببعض الصعوبات التي شهدتها بعض المشاريع المتواصلة في إطار اعتمادات محالة أو عدم استكمال انجاز البرامج الجديدة.

هذا، ومن المؤمل أن تبلغ هذه النسبة 98.7 % سنة 2025 وذلك مع مزيد احكام عملية تقدير الآجال المرتبطة بنسق انجاز مختلف مكونات بعض المشاريع أو البرامج والإشراف عليها، هذا بالإضافة إلى عدم استغلال موارد القروض الخارجية الموظفة مبدئيا خلال السنوات القادمة والتي عادة ما تكون فيها نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بالميزانية غير مهمة نظرا لاعتمادها على طريقة التسوية لما تم إنجازه فعليا على مستوى الخزينة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في تنفيذ اعتمادات مشاريع البنية التحتية للمهمة بالجهات حيث تعهد هذه الأخيرة إلى المجالس الجهوية وبالتالي فإن التحكم في تنفيذ هذه الاعتمادات لا يرتبط مباشرة أو بصفة فعلية بالمصالح المالية والفنية المركزية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: 9/ 3 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر:** يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البرنامج في الكلفة الثابتة اللازمة لتحقيق أهداف المهمة بشكل عام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة / جملة تقديرات ميزانية المهمة

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 22.5 % سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	16	26	22.5	22	21.6

بلغ مستوى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2021 ما نسبته 16 % و سنة 2022 ما يقارب 26 % إلا أنها ستشهد نسقا تنازليا بداية من سنة 2023 لتصل إلى 21.6 % سنة 2025 ويفسر ذلك بانخفاض قيمة الاستثمارات بالمهمة خلال السنوات الثلاث القادمة لتسجل نسبة تطور سلبية في حدود 49.5 % (الاقتصار على استكمال تنفيذ المشاريع المتواصلة والتي دخلت حيز التنفيذ بداية من سنة 2022) مقابل تركيز جزء كبير من اعتمادات الاستثمارات للمهمة ككل على مستوى برنامج القيادة والمساندة وذلك بما يناهز 88 % سنتي 2023 و2024 و 92 % سنة 2025.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: تكلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر: 9/ 3 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر:** كلفة التسيير لكل عون تعكس مدى فاعلية المهمة مقارنة بحجم وأهمية الأنشطة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارد المخصصة للتسيير / عدد الأعوان المعنيين
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 8346 د سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرالأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تكلفة التسيير للعون الواحد	عدد	6934	6779	8346	8270	8170

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تجاوزت الكلفة سنة 2021 القيمة المستهدفة بفارق حوالي + 21.5 % وذلك لعدة اعتبارات:

لا يزال جهاز المراقبة الاقتصادية في مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزها الوضع الاقتصادي بالبلاد وخاصة منذ ظهور جائحة فيروس كورونا في مطلع سنة 2020 وذلك على مستوى تعديل السوق وضمان سير النسق العادي للتزويد وعليه، شهدت سنة 2021 نسق استهلاك متسارع لميزانية التسيير على مستوى بعض البنود على الرغم من انخفاض في بعض البنود الأخرى.

من المنتظر أن تشهد الكلفة تطورا في اتجاه الترفيع سنة 2023 وذلك نظرا لتقلص عدد الأعوان المباشرين تبعا لحالات الإلحاق لدى هياكل أخرى أو حالات مغادرة للتقاعد إلا أنه سيتم العمل على التقليص قدر الإمكان من الارتفاع المشط للكلفة وجعلها تتناسب وحجم تطور النشاط الرقابي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من الأجدى أن يتم تحديد طبيعة النفقة ذات العلاقة المباشرة بكلفة التسيير الراجعة للعون الواحد حيث أنه من الممكن أن يتم اعتبار بعض النفقات ضمن هذا المؤشر ذات مبالغ مهمة والتي ليست في علاقة مباشرة بتدخلات لفائدة الأعوان لوجستيا.

تسوية المتخلدات تطرح اشكالا من حيث تحديد الكلفة الحقيقية الراجعة لسنة التصرف المعنية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

رمز المؤشر: 4/9 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير** نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريف المؤشر: تعبّر** نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط واقبال المستهلك التونسي على الشراء على الخط وكذلك رغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري، مع أهمية الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعكس مدى مساهمة المهمة في التأطير والاندماج في الاقتصاد الرقمي.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n) - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة(n-1))/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n-1) *100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 25% خلال سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 9-4-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	-33%	+18%	+25%	+35%	+35%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد مواقع الواب 1436 موقع تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2021 مسجلا نقصا بنسبة 34% مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا التراجع نتيجة الإجراء الذي قامت به شركة نقديات تونس المتمثل في تحيين قاعدة بيانات مواقع الواب غير الناشطة.

تجدر الإشارة إلا ان هذا العدد يتجاوز بكثير العدد الفعلي لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تعتمد طريقة الدفع عند التسليم وتفتقد الإدارة إلى الآليات اللازمة لحصرها وقد شهد نشاط مزودي خدمات اللوجستية تطوّرا هائلا خلال السنوات الأخيرة خاصة خلال جائحة كورونا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

غياب خليّة قارّة تجمع بين إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة وإطارات الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية قصد مراقبة الأنشطة التجارية عبر المنصات الالكترونية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف حماية المستهلك على الخطّ والتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية الموازية الّتي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

رمز المؤشر: 9/ 4 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير** نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريف المؤشر: يعكس** رقم المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية مدى قابلية الإطار التشريعي واللوجستي لاستقطاب المتدخلين في نشاط التجارة عبر المنصات الرقمية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة (n-1) /قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n-1 * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 33 % خلال سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 9-4-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	+67%	+33%	+33%	+38%	+40%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بناء على النتائج المسجلة سنة 2021 (30 %متوقعة) وكذلك السنوات السابقة، يتمّ تسجيل تطوّر سنوي لقيمة عمليات الدفع الإلكترونية عبر منظومتي الدفع على الخط لكل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد، ويتوقّع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة ليصل إلى 40 % بين سنتي 2024 و2025 وذلك بناء على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات في إسداء خدماتها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضرورة ان يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المبادلات الإلكترونية التي تتمّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي عبر مزودي الخدمات اللوجستية والتي تتمّ في أغلب الحالات نقدا مع تكثيف حملات تحسيس التجار على اعتماد الدفع على الخط.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **مرجع الإحداث:** إحداث الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 وقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 وتمّ تكليفها بتهيئة وتسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :**(2007-2011)

II- الاستراتيجية والأهداف:

1.الاستراتيجية:

بالنظّر إلى أنّ الشركة التونسية لأسواق الجملة هي منشأة عموميّة تحت إشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات واعتبارا لكونها فاعلا عموميا منضوية تحت برنامج التجارة الداخليّة، تمّ تحديد محاور الاستراتيجية الخاصّة بها في هذا البرنامج كما يلي :

***الإستراتيجية المتعلقة بالمساهمة في انتظامية التزويد:**

- مواصلة تأهيل وتطوير البنية التحتية للسّوق،
- العمل على إيجاد مناخ محفز لاستقطاب أكثر عدد من المزوديّن عن طريق التصدّي لمختلف الممارسات المخلّة بالسير التنافسي للمعاملات (التصريح اليومي بالكميات الواردة على المربّعات بالسوق قبل انطلاق عمليّات البيع، سرعة البتّ في شكاوى المزودين وضمان حقوقهم في حدود ما يخوله القانون والتراتيب الجاري بها العمل،
- التشدّد في احترام التراتيب والإجراءات التنظيميّة المتعلّقة بانطلاق عمليّات التزويد والبيع للمنتوجات المعروضة،

- الحرص على انتظاميّة التزويد في فترات تقاطع الفصول أو النقص أو خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنيّة (الإدارة العامّة للجودة والتجارة الدّاخليّة والحرف والخدمات، المجامع المهنيّة للخضر والغلال...) ،
- مساندة مجهودات الدولة إذا ما تعلّق الأمر بتعديل السّوق بالسلع أو الضغط على الأسعار،
- السعي إلى تطوير سياسات ترويجيّة جديدة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري،
- تحسين جودة الخدمات المسدّاة من خلال الاستثمار في تركيز آلة متطّورة لصنع الثلج وتعبئته،

***الإستراتيجية المتعلقة بالمساهمة في تعزيز حماية المستهلك:**

- دعم وتأطير وتكوين أعوان حفظ الصحّة بالشّركة وتهيئة المخبر الصحي ودعمه بالتجهيزات والمعدّات اللازمة لمراقبة سلامة المنتوجات المعروضة،
- تدعيم عمليّات المراقبة الذاتية والمستمرة لفضاءات السّوق ولمدّة 24 ساعة يوميّا عن طريق تركيز قاعة عمليّات مجّهزة بكاميرا فيديو متطورة،
- التنسيق الدوري مع مصالح المراقبة الاقتصادية لمراقبة سير العمليّات التجاريّة، انطلاقا من دخول السلع إلى السوق مرورا بمراقبة جودة المنتوجات وشفافيّة المعاملات وصولا إلى فوترة السلع المباعة ومراقبة عمليّة خروجها،
- مزيد تفعيل عمل المراقبة اللّيليّة وتدعيم الأعوان الحالين بأعوان مختصين عن طريق إبرام عقد مع شركة حراسة مختصّة،
- تقديم معطيات حينيّة للكميّات وللأسعار عن طريق الاستثمار في تركيز شاشات الكترونيّة داخل فضاءات البيع.

***الإستراتيجية المتعلقة بالمساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية:**

- تطوير منظومة الفوترة المتداولة حاليّا بالسوق ومساعدة هياكل الرقابة على آداء مهامهم.
- الحرص على تصدير الخبرات والمعارف الفنية للشركة إلى جلّ أسواق الجملة المتواجدة داخل أنحاء الجمهورية وخصوصا المتعلقة بنظام بيوعاتها.

2.أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ هذه الأهداف والمساهمة في تحقيق آداء البرنامج:

المشروع	الهدف
إعداد دراسة لتأهيل وتطوير السّوق في إطار إستراتيجيّة عمل مستقبليّة تكون بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة	سعيا إلى الإرتقاء به إلى قطب نموذجي متكامل إنطلقت الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة في الإعداد للقيام بدراسة تخصّ تأهيل وتطوير السّوق تكون مخرجاتها بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة حيث تمّ إعداد كرّاس الشّروط الخاصة بهذه الدراسة عن طريق مكتب دراسات مختص بالتنسيق مع سلطة الإشراف ووزارتي الفلاحة والصناعة وكلّ الأطراف المتدخّلة بالسّوق، وتمّ الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 20 سبتمبر 2021. ويتضمن طلب العروض المذكور مستويين إثنين: -المستوى الأول: يتعلق بتهيئة البنية التحتيّة الحالية للسوق وآليات التّصرف داخله. -المستوى الثاني: يتعلق بتطوير الخدمات التي تقدمها الشركة التونسية لأسواق الجملة. أمّا فيما يخصّ دوافع وأهداف تأهيل السوق وتطويره فتتمثّل فيما يلي: أ-دوافع التّأهيل والتّطوير: مواكبة التّطوّرات التي تشهدها مسالك التّوزيع بالجملة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري على المستوى العالمي، توفّر مخزون عقّاري هام يمكن من إنجاز عمليّة التّوسعة والتّطوير (25 هكتار غير مستغلّة)، إستغلال الموقع المتميّز للسّوق كمنصّة للتّصدير لقربه من ميناء رادس ومطار تونس قرطاج، تواجد السّوق بمنطقة إستهلاك كبرى وقريبة من مناطق الإنتاج (زغوان- نابل-منوبة- بن عروس-أريانة وبنزرت)، توقّع تطوّر الإنتاج الفلاحي وضرورة إيجاد مسالك منظمة لإستيعابه، ضمان الجودة وتثمين المنتجات المعروضة للبيع. ب- أهداف التّأهيل والتّطوير: تـأهيل البنية الأساسيّة الحاليّة وتعصير آليّات العمل وتحسين الخدمات، تنويع الأنشطة وإستقطاب منتجات جديدة مكمّلة للنشاط الأصلي للسّوق، دعم المنتوج المحلي وتحويل الكميات غير المروّجة، تطوير رقم معاملات الشّركة وخلق مصادر ثروة جديدة.

	علما وأنّ التّصوّرات الأوّليّة للشّركة بخصوص برنامج تطوير وإعادة هيكليّة السّوق تتضمّن إحداث فضاءات وخدمات جديدة منها: فضاء جديد لبيع منتجات الصيد البحري، فضاء لبيع المنتجات البيولوجية، فضاء للتصنيف والتعليب، فضاء لتحويل المنتجات الفلاحيّة، فضاء لتنظيف المصطبات ووسائل اللف البلاستيكيّة، بناء وتهيئة مقرّ جديد للإدارة، تركيز باب ثاني بالسّوق. وبتاريخ 9 مارس 2022 صادق أعضاء المجلس على إعتبار طلب العروض عدد 2021/05 المتعلّق بدراسة تأهيل وتطوير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة غير مثمر وإعادة نشره مع الأخذ بعين الإعتبار لتوصيات اللّجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات التي تمّ عرضه عليها بإعتبار تجاوز سقف دراسة الصفقة مبلغ 300 أد وتتمثّل توصيات اللجنة فيما يلي مزيد توضيح المسائل التالية عند إعداد كرّاس الشروط: - موضوع الدّراسة والمهام الموكولة لصاحب الصفقة، - مكاتب الدّراسات المؤهّلة لإنجاز الصّفقة، - الإطار القانوني الذي ينظّم إنجاز المهام موضوع الصفقة. عند إعداد كرّاس الشروط والإعلان عن طلب العروض الجديد.
- تجديد شبكة الإنارة	في إطار برنامج المؤسسة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ونظرا للكلفة المرتفعة للإنارة داخل السّوق، تعتزم الشركة التونسيّة لأسواق الجملة إستبدال نظام الإنارة الحاليّ المعتمد على تجهيزات تقليدية بنظام يعتمد أساسا على الإنارة عبر استعمال فوانيس وكاشف ضوئي من نوع "LED " وهو حاليا في مرحلة الإعداد لدراسته الفنيّة وطريقة تمويله بصدد الإنجاز بالتعاون مع وكالة التّحكم في الطّاقة «ANME»
- بناء مستودع لخزن صناديق التعبئة بالسوق	إثر الحريق الذي نشب في مستودع خزن صناديق التعبئة بالسوق بتاريخ 12 سبتمبر 2017 وعلى ضوء تتالي المطالب بإعادة تهيئته وتركيزه تعتزم الشّركة إعادة بناء وتهيئة هذا المستودع لإستغلاله من جديد وذلك بمواصفات تستجيب للتّطوّرات الحاصلة في المجال بما يلبّي حاجيات السّوق. علما وأنّ الصفقة تمّ إعتبارها غير مثمرة في المرّات السّابقة.
تركيز واقي بالمأوى المحاذي للمغازة والأرشيف	للحفاظ على معدّات الشّركة من تأثيرات العوامل المناخيّة، تعتزم الشّركة تركيز واقي بالمأوى المحاذي للمغازة والأرشيف.

إقتناء وتركيز آلة متطوّرة لصنع الثلج	**حفاظا على معايير الجودة المطلوبة وتجنبا للإكتظاظ الحاصل أثناء فترات ذروة البيع تعتزم الشركة وتركيز آلة متطوّرة لصنع الثلج بطاقة إنتاج يوميّة تقدّر بـ 12 طن.**
- تركيز نظام مراقبة بالفيديو	**حرصا على مراقبة جميع فضاءات السّوق وبناءا على توجيهات المخطط المديري للإعلاميّة للسّنوات 2021-2025 .مشروع يتمّ على مراحل نظرا لطبيعة نشاط السّوق**
تركيز باب خروج ثاني بالسوق	**يدخل هذا المشروع ضمن ضبط إستراتيجيّات عمل الشّركة المستقبليّة ويبقى الإنطلاق في إنجاز الدراسات الخاصّة به رهن مخرجات الدراسة التي تعتزم الشركة القيام بها لتأهيل وتطوير السوّق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة كما يتطلب إنجاز هذا المشروع التنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل الجهويّة المعنيّة (وزارة التجارة، وزارة التجهيز، الجماعات المحليّة...)** **علما وأنّه وقع طرح المشروع على مجلس وزاري بتاريخ 29 أفريل 2022 ومن المنتظر أن تقع برمجته في ميزانيّة الدولة لسنة 2023.**
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم نظام بيوعات الشركة التونسية لأسواق الجملة و ذلك عملا بمقتضيات المنشور عدد 58 المؤرخ في أوت 2016	**- إعتماد نظام الفوترة الإلكترونيّة موحدّ لكامل أسواق الجملة داخل الجمهورية من خلال إستعمال نفس البرمجيات .** **- تسهيل أعمال المراقبة داخل هذه الأسواق.** **- تكوين قاعدة بيانات وطنية ذات مصداقية.**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الشركة التونسيّة لأسواق الجملة قد رسمت تصوّرات أوليّة خاصّة ببرنامج تطوير وتأهيل السوق يبقى إنجازها مرتبط بمخرجات دراسة التّي تعتزم الشّركة القيام بها على غرار

- فضاء جديد لبيع منتجات الصيد البحري
- فضاء لبيع منتجات البيولوجية
- فضاء للتصنيف والتعليب
- فضاء لتحويل المنتوجات الفلاحية
- فضاء لتنظيف المصطبات ووسائل اللّف البلاستيكية
- بناء وتهيئة مقرّ جديد للإدارة.

3. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين النظام الدّاخلي للسّوق وذلك في إطار تأمين شفافية المعاملات التّجاريّة وسعيا إلى ضمان حقوق المنشأة.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للشّركة وذلك في إطار تحديث آليات العمل بالمؤسسة وتماشيا مع التنقيحات المحدثة في مجال تسيير وحوكمة التصرّف في المنشآت العمومّية وسعيا إلى تطوير السوق ليكون مواكبا لمستجدّات الحاصلة في مجال الجودة والرقمنة.
- هذا إلى جانب تدعيم الشّركة بإطارات جديدة.

III- الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانيّة على المدى المتوسط 2023-2025 :

- لم يقع البتّ في ميزانية 2023 إلى حدود هذا التاريخ وسنوافي وزارة الإشراف بمحتواها حال ضبطها من قبل مجلس الإدارة.

(الوحدة :1000 دينار)

البيان		إنجازات 2021	2022 المتوقع تحيّنها	التقديرات (المتوقعة)		
				2023	2024	2025
	الإيرادات بإعتبار التوظيفات المالية	17.193	18.083	18.490	18.828	18.840
- ميزانية التصرف	جملة الأعباء (من بينها أعباء الأعوان المتوقعة دون احتساب الزيادات القانونية في الأجور)	10.691 7.110	11.140 7.426	11.890 7.799	12.304 7.868	12.663 7.897
- ميزانية الإستثمار		206	1.540	7.852	8.667	10.840

* التقديرات الخاصّة بالاستثمارات قابلة للتغيير استنادا إلى ما ستفرزه دراسة تأهيل السّوق وتطويره من جهة وشروع المؤسسة في إنجاز هذا البرنامج من جهة أخرى.

مع الإشارة الى أنّه تمّ الاعتماد على فرضيّة تمويل الاستثمارات المزمع إنجازها عن طريق التمويل الذاتي للشّركة.

بطـاقة عدد2: الديوان التونسي للتجارة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصبغة الاستراتيجية (السكر-القهوة – الشاي – الأرز).
2. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.

- **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

✓ **أهداف الديوان التونسي للتجارة:**

- انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.

*** أهم الأنشطة :**

- تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).

- التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر استهلاك من هذه المواد.
- المراقبة الفنية لجودة المنتوجات الغذائية المعدة للتصدير.
- متابعة كراس الشروط المتعلقة معدات النقل البري عبر الطرقات المصنعة محليا أو الموردة.
- متابعة ملف اسناد أولويات اقتناء سيارات شعبية ذات 4 خيول جباية.
- الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان.

*** الإجراءات المصاحبة :**

أ) مساندة مالية:

- تكفل الدولة بالقروض البنكية البالغة 295 م.د لدى الشركة التونسية للبنك (220 م.د) والبنك الوطني القطري (75 م.د)وإعتبارها دينا تجاها على غرار ما تم اتخاذه سنة 2011 للقرض 150م.د مما سيمكن الديوان من إيقاف نزيف الأعباء المالية التي بلغت منذ سنة 2012 إلى غاية 2021 حوالي 146 م د. علما وأن الديوان مطالب بتسديد القسط البالغ 75 م د سنة 2023 من قرض الشركة التونسية للبنك والبقية التي حل أجالها وقع إعادة جدولتها.
- اعفاء الديوان من خلاص بقية الدين تجاه الخزينة العامة المسند كتسبقة للديوان بقيمة 50 م د سنة 2017.
- اسناد الديوان تسبقة مالية على مراحل بقيمة جملية 664 م د لتغطية عجز في السيولة بعنوان سنة 2023 (باعتماد أسعار البيع الحالية) وذلك حسب ما يبينه الجدول تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025).

ب) تحديد هيكلة أسعار بيع ألية لكل المواد المسوقة من قبل الديوان مبرمجة حسب البورصة العالمية لأسعار هذه المواد.

ت) الإسراع في المصادقة على تحيين الهيكل التنظيمي:

لا يسمح الهيكل الحالي بمواكبة التطورات على مستوى التنظيم وطرق التصرف والتخطيط الاستراتيجي والرقمنة والتصرف في الكفاءات البشرية من ذلك غياب هياكل تعنى باليقظة الاستراتيجية والتنظيم والتخطيط والتطوير الرقمي. مما يستوجب الإسراع للمصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لتنظيم العمل بالمؤسسة.

III- تقديرات الميزانية على مدى المتوسط بالألف دينار (2023-2025):

النفقات	إنجازات 2021	التقديرات			
		سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
ميزانية التصرف	712 821	1 310 234	1 360 340	1 509 501	1 516 610
المشتريات وأعباء المشتريات	633 683	1 201 795	40 163	1 373 844	1 375 371
مصاريف التكييس والتعليب التابعة للمناولين	27 901	34 625	40 163	48 206	53 105
اعباء الاعوان	25 143	27 823	28 025	28 139	28 504
اعباء التسيير	5 205	7 211	7 415	6 939	7 258
اعباء مالية	20 162	37 936	51 464	51 468	51 454
الاداءات على الأرباح	727	844	875	906	918
ميزانية الاستثمار	2 129	6 379	12 946	13 279	14 966
اقتناء أراضي	111	0	283	0	0
البناءات الجديدة	72	122	159	1 942	7 199
تركيب وتجهيز وتهيئة واشغال مختلفة	618	1 165	1 950	4 047	3 297
اقتناء معدات النقل والشحن		1 680	374	2 200	
اقتناء معدات لف وتكييس		614	6 276	1 750	750
اقتناء آلات رفع البضائع			660	600	600
اقتناء الأجهزة والمعدات	20	243	30	280	280
اقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية	91	1 725	792	740	1 120
اقتناء تجهيزات مكتبية	34	80	72	70	70
اقتناء مصطبات بلاستيكية	1 183		1 100	1 650	1 650
المساهمات		750	1 250		
مجموع النفقات	714 951	1 316 613	1 501 228	1 522 780	1 531 575

الموارد	إنجازات 2021	أرقام تقديرية			
		سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
المداخيل ـ المبيعات	682 065	794 272	823 604	851 833	863 091
منح استغلال	9 260	9 283	9 065	8 184	8 184
ايرادات التوظيفات	3 860	4 486	3 098	3 099	3 116

مرابيح عادية أخرى	5 458	1 947	750	750	750
مجموع الموارد	700 643	809 988	836 517	863 866	875 141

العجز	-14 308	-506 625	-664 711	-658 914	-656 434

تم اعداد هذه التقديرات بالتخلي عن ترويج السكر سائبا بداية من سنة 2024 وباعتماد الأسعار الحالية للبيع في انتظار تطبيق قرارات مجالس الوزارية المنعقدة بتاريخ 15 و 29 أفريل 2022 حول تعديل أسعار كل المواد الموردة من قبل الديوان من خلال اعتماد حقيقية الأسعار تدريجيا وفق برنامج تعديلي

يعود هذا العجز على المدى المتوسط إلى العناصر التالية:

- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة السكر** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2023-2025 تقدر بحوالي 1197 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة القهوة** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2023-2025 تقدر بحوالي 632 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة الارز** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2023-2025 تقدر بحوالي 119 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة الشاي** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2023-2025تقدر بحوالي 72 م د.
- تحمل الديوان لأعباء مالية متصلة بالقروض البنكية بقيمة 51 م د سنويا.

وفي هذا الإطار يقترح تعديل اسعار بيع كل المواد باعتماد حقيقة الأسعار تدريجيا مع ادراج آلية المراجعة الدورية مقارنة بمستويات الأسعار العالمية وسعر الصرف وكذلك تحمل الدولة للقروض البنكية الراجعة للديوان أصلا وفائضا.

بطـاقة عدد3: شركة معرض نـابل

I- التعريـــف:

1. النشاط الرئيسي: تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية

2. مرجع الإحداث:

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد): لا يوجد

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

ساهم الشركة من خلال تنظيم التظاهرات التجارية والثقافية بالتعريف بالمنتوجات خاصة الوطنية منها كما أن للشركة دور في إيجاد علاقات تجارية بين المنتجين والتجار من جهة والمنتجين والمستهلكين من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغار الحرفيين وخاصة في قطاع الصناعات التقليدية فإن شركة معرض نابل توفر الفضاء الملائم لترويج منتوجاتهم قصد المحافظة على ديمومة هذا القطاع وهذه الموارد. كما تلعب الشركة دورا هاما في التعريف بالمخزون الحضاري والثقافي الوطني لدى السياح الأجانب.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

لشركة معرض نابل دور مباشر في برنامج التجارة الداخلية بالبلاد.

3. أهم الأولويات والأهداف:

يقع تحديد الأولويات والأهداف تماشيا مع أهداف وأولويات وزارة التجـــارة وتنمية الصادرات في إطار برنامج التجارة الداخلية.

4. مؤشرات قيس الأداء :

يقوم شركة معرض نابل بتنظيم المعارض والتظاهرات التجارية بالتوازي مع الأوضاع الاقتصادية العامة بالبلاد وكذلك المقدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة وعلى ضوء ذلك يقع تحديد الأهداف والنتائج المتوقع تحقيقها.

ومن أهم المؤشرات :

- عدد التظاهرات والمعارض المنظمة.
- عدد العارضين
- عدد الزوار
- المداخيل

5. الإجراءات المصاحب :

تعتمد شركة معرض نابل على مواردها المالية الذاتية كما يقع دعم الموارد البشرية بحسب الأنشطة التي تقوم بها على مدار السنة.

III. الميزانية :

إن الشركة بصدد إعداد ميزانية التصرف والاستثمار لسنة 2023 ووقع مد وزارة التجارة وتنمية الصادرات بنسخة منها بعد عرضها على أنظار مجلس الإدارة وذلك قصد دراستها والمصادقة عليها.

بطـاقة عدد4: شركة اللحوم

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: انتاج وتجارة اللحوم

2. مرجع الإحداث: العقد التأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد): سنة 2009

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- إعادة الهيكلة المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطة عمل لتطهيرها وإعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار وجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25 .
- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة: التحكّم في الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

- تحقيق التوازنات المالية/ تامين انتظامية التزود والمساهمة في تحكم الأسعار وحسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء/ تطوير أنشطة الخدمات وتأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات والمعايير والشروط الصحية/ السعي إلى ان تصبح شركة اللحوم قطبا فنيا للنهوض بمنظومة اللحوم الحمراء.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: العمل على تزويد السوق المحلية باللحوم وتوفيرها بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

4. الأنشطة: ينقسم نشاط شركة اللحوم إلى:

4-1- نشاط تجاري:

✓ تسويق اللحوم المحلية والمستوردة.

4-2- نشاط خدماتي:

✓ تأمين فضاء سوق الدواب للمتدخلين في القطاع لبيع وشراء المواشي مقابل معلوم انتصاب،

✓ التصرف في مسالخ بمقر الشركة لتوفير خدمات ذبح المواشي للمتدخلين في القطاع مقابل معلوم ذبح

✓ وضع بعض الفضاءات الشاغرة (بيوت تبريد، محلات، إسطبلات) للمتدخلين مقابل معلوم كراء.

5. الإجراءات المصاحبة: في إطار برنامج تطهير شركة اللحوم وتحقيق توازناتها المالية، وبعد مصادقة لجنة التطهير المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2017، نقترح إدراج فصل ضمن قانون المالية لسنة 2023 ينص على إعفاء شركة اللحوم من ديون قديمة متخلدة لدى الديوانة والخزينة العامة بقيمة 6.5 م.د، إلى جانب تفعيل ضمان الدولة في الديون المنجزة عن عملية توريد الخرفان من رومانيا سنة 2021 والتي خلفت عجزا بـ 4.4 م.د وفوائد في حدود 7.5 م.د.

III- تقديرات الميزانية على مدى متوسط (2023-2025):

الوحدة: أ.د

البيان	إنجزات 2021	إنجزات محتملة 2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	6983	7654	7626	8007	8407
منها:					
-منحة بعنوان التأجير	2165	2060	2160	2235	2005
-منحة بعنوان التسيير	4818	5594	5618	5700	
ميزانية الاستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)	66	367	550	480	500
المجموع	**7049**	8021	8176	8487	8907

بطـاقة عدد6: الوكالة الوطنية للمترولوجيا

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لتنمية السياسة الوطنية في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، وفي إطار احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة (إذا وجد).

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: تمكين البلاد التونسية من امتلاك بنية تحتية مترولوجية متطورة تساهم في ضمان حماية المستهلك وشفافية المعاملات وتستجيب للالتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في مجال المترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الاقتصادي والبحث العلمي وذلك بصفة دائمة بما يسهم في:

- التموقع والاندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا،
- ايجاد مرجعية علمية في مجالات القيس وتقييم المطابقة وتحسين نسبة التغطية،
- تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل،
- تطويع معايير وتكنولوجيات القيس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية ولحماية المستهلك،
- تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحث العلمي والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى،
- توسيع مجال تدخل الوكالة في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة،
- دعم واستثمار الترابط الوثيق بين المكونات الثلاث للمترولوجيا،
- اعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة وللإشهار كذلك بنظم الجودة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- المساهمة في مجهود الدولة لضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك.
- تحسين نسبة التغطية في مجال المراقبة المترولوجية.

- مزيد ضبط الاجراءات المتعلقة بالرقابة المترولوجية على أدوات وطرق القيس والعمل على احترامها.

- رقمنة اجراءات المراقبة المترولوجية وشروط ممارسة النشاط ومتابعته في القطاع من خلال تمكين المتعاملين مع الوكالة من منصة الكترونية تمكنهم، عن بعد، من التواصل مع الهياكل الفنية والإدارية واتمام ما أمكن من الإجراءات عبرها.

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع المترولوجيا في إتجاه حماية النسيج الصناعي ومحافظة على سلامة وصحة المستهلك

- توسيع مجالات الرقابات المترولوجية القانونية.

- تركيز المخابر الوطنية للمترولوجيا في مجالات ذات أولوية على غرار الكتل والأطوال والحرارة والأحجام بما يساهم في إرساء السلسة الوطنية للتعيير التي تجسم وحدات القيس القانونية في مختلف الأبعاد المترولوجية.

- تنظيم حملات وطنية للمقارنات البينية للرفع من كفاءة المخابر التونسية للتعيير والتجارب والتحاليل.

- إحاطة ومساندة المؤسسات الصناعية لمساعدتها في التحكم في أدوات القيس المستخدمة في منظمات الا

- متابعة وتنسيق برامج البحوث العلمية في مجال المترولوجيا.

- الإشهاد بالمطابقة للنظم القيس بالمؤسسات الصناعية والتدقيق والتقويم والمساعدة الفنية في هذا الشأن لغاية تطوير الوظيفة المترولوجية بهذه المؤسسات.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تهيئة المبنى التابع للوكالة الوطنية للمترولوجيا الكائن بـ 1 نهج لافوازي بتونس وفق الشروط الفنية الواردة بالمواصفات ذات الصلة بأنشطة مخابر التعيير، لتمكين الوكالة من القيام بالمهام المناطة بعهدتها على الوجه الأكمل خاصة فيما يتعلق بالمترولوجيا الصناعية، ومزيد تدعيم نشاطها في مجال المترولوجيا القانونية وإلى إضفاء أكثر نجاعة على الأنشطة الفنية للوكالة وهو ما سيمكن من المساهمة في تطوير دور الوكالة في الإشراف على قطاع المترولوجيا ومزيد الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

كما ستمكن تهيئة هذا المقر الرفع من صنف دقة الكتل المعيارية التي يقوم المخبر بتعييرها من F2 إلى E2 وتهيئة باقي المبنى لإحداث مخابر تعيير أدوات قيس الضغط والحرارة وأدوات قيس الأحجام

I- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	2044189	2758000	2828114	3068812	3236995
- التأجير - التسيير			1606964 1221150	1786605 1282207	1346317 1890678
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	150348	868000	825000	715000	335000
المجموع	**2194537**	**3626000**	**3653114**	**3783812**	**3571995**

بطـاقة عدد5: شركة أسواق الإنتاج بالوسط

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **مرجع الإحداث:** الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بمساهمات والمنشأت والمؤسسات العمومية.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- الاستراتيجية والاهداف:

1. **الاستراتيجية:** بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:** تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كليا أو جزئيا مع أهداف وأولويات البرنامج (ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
4. **أهم الأنشطة:** نظرا لعدم استكمال إنجاز دراسة جدوى قابلية الإنجاز الفني والمالي لسوق الإنتاج والتي من المفروض أنها ستحدد الإستراتيجيات العامة للشركة وأهدافها، طرق التصرف في مكونات المشروع، المنظومة الجبائية، نظام الاستخلاص والتوجهات المالية، وعليه لا يمكن التطرق لتفاصيل هذا العنوان حاليا.
5. **الإجراءات المصاحبة:**(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- تقديرات الميزانية على مدى متوسط (2023-2025):

غير متوفرة في إنتظار إستكمال دراسة جدوى قابلية الإنجاز الفني والمالي للمشروع

بطـاقة عدد6: مركز النـهوض بالصادرات

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ السياسة التجارية المتعلقة بتطوير وترويج الصادرات التونسية من الخيرات والخدمات
2. **مرجع الإحداث:** أحدث مركز النهوض بمقتضى القانون عدد 20 لسنة 1973 والمؤرخ في 14 أفريل 1973 وقد ضبط الأمر عدد 637 سنة 1973 المؤرخ في 11 ديسمبر 1973 التنظيم الإداري وكيفية تسيير المركز.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):** لم يتم ذلك في السابق

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تتمثل الاستراتيجية العامة التي تنضوي في إطارها أنشطة مركز النهوض بالصادرات في المساهمة في زيادة نسق الصادرات التونسية من سلع وخدمات وتنويع العرض التونسي المعد للتصدير مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والحفاظ على حصص الصادرات التونسية بالأسواق التقليدية والاستراتيجية وتنويع الأسواق الخارجية.

ويضطلع مركز النهوض بالصادرات بالمهام التالية:

- اعلام المصدرين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية واعلام الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير،
- انجاز دراسات الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية،
- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية،

- دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها بالمساهمة في:
- تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج
- تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج
- احداث مراكز تجارية قارة
- المساهمة في تنظيم الاشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل للمواد التونسية بالخارج.

2.الأهداف الإستراتيجية:

بالنظر الى تأثيرات الازمة الصحية العالمية التي ألقت بضلالها على التجارة الدولية وتأثيراتها على سلاسل القيمة وسلاسل الامدادات العالمية فقد ارتأى المركز العمل خلال الفترة المستهدفة المقبلة على وضع أهداف استراتيجية استباقية باعتماد مصفوفة أولويات تحدد القطاعات والأسواق التي يستوجب التركيز عليها من خلال انشطته المختلفة والميزانيات المرصودة.

كما يسعى المركز ضمن برامجه المهيكلة الى تنفيذ خطة للإصلاح المؤسساتي والمنبثقة عن الدراسة الاستراتيجية لإعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات والممولة من قبل البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لمركز النهوض بالصادرات في:

- تطوير منظومة الحوكمة الداخلية للمؤسسة من خلال هيكلة تنظيمية جديدة (صلاحيات مجلس الإدارة، اللجنة الاستراتيجية، لجنة التدقيق، المتابعة والتقييم)،
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للجهاز التصديري وتطويرها وجعلها قادرة على الرفع من تنافسية الشركات التونسية بالأسواق العالمية، والتي تمكن من الاستجابة الى متطلبات وانتظارات القطاع وتحقيق التوازن القطاعي والتوازن بين فئات الشركات المستفيدة من خدمات المنشأة العمومية (الناشئة، الصغرى والمتوسطة والشركات الرائدة)،
- التكامل بين الأطراف المعنية بتطوير الصادرات عبر إرساء شراكات استراتيجية ومؤسساتية مع الفاعلين في بيئة التصدير من منظمات الاعمال ومؤسسات تعنى بتطوير الاستثمار والقطاع الخاص.

- إرساء نموذج اقتصادي ملاءم يطور الاستقلالية المالية للمركز عبر فوترة الخدمات ونموذج للأعمال يمكن من ادراج مهارات وخبرات جديدة ويسمح بقواعد إدارية مبسطة،
- الرفع من قدرات المركز الخدمية عبر برنامج متكامل لتنمية القدرات البشرية تهدف الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمركز والزيادة في نسب الموظفين المعنيين بمهنة تطوير الصادرات.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

- **<u>توزيع التدخلات حسب المعارض والتظاهرات:</u>**

تتمحور التدخلات حول المحافظة على الصالونات الكبرى الناجحة واضافة تظاهرات جديدة هامة تهم أسواق واعدة ومجالات تصديرية ذات قيمة مضافة عالية مع الاستئناس بمقترحات العارضين المذكورة بجذاذات تقييم المعارض لسنوات 2021 و2022 وكذلك لمخرجات عملية سبر الآراء التي تم القيام بها في الغرض.

يتضمن مقترح برنامج المعارض الدولية والصالونات المختصة لسنة 2023 ما يفوق 32 تظاهرة تهم جل القطاعات المصدرة وموزعة بين مختلف الوجهات الاقتصادية العالمية ليبلغ عدد الأسواق المستهدفة 17 سوقا.

وتميّز البرنامج المقترح إدراج خمسة تظاهرات جديدة تهم أسواق واعدة ومجالات تصديرية ذات قيمة مضافة عالية.

ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج حوالي 480 مؤسسة تونسية ستعرض منتوجاتها ضمن فضاء عرض مجهز بمساحة جملية في حدود 4.900 متر مربع.

وتتوزع هذه التظاهرات حسب الأسواق المستهدفة كالتالي:

- السوق العربية (7 تظاهرات): الجزائر(2) ، الإمارات العربيّة المتّحدة (2)، ليبيا (3)
- السوق الأوروبية (20 تظاهرات): فرنسا(6)،ألمانيا(4) ، إسبانيا(3) ، هولندا(1) ، المملكة المتحدة (1)، البرتغال (1)، بولندا (1)، تركيا (1)، روسيا (1)
- السوق الإفريقية (تظاهرتين): الكوت ديفوار وكينيا
- السوق الأسيوية (1 تظاهرة واحدة): اليابان
- السوق الأمريكية (1 تظاهرة واحدة): كندا

➢ توزيع التدخلات حسب القطاعات:

القطاع	عدد التظاهرات	الأسواق المستهدفة
المواد الفلاحية والصناعات الغذائية	10	الإمارات العربية المتحدة-روسيا-اليابان-كندا-فرنسا-المملكة المتحدة-هولندا-إسبانيا
الصناعات المختلفة	7	الإمارات العربية المتحدة –الجزائر-ليبيا-الكوت ديفوار-ألمانيا-إسبانيا
النسيج والملابس والجلود والأحذية	6	فرنسا – ألمانيا - بولندا
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	3	فرنسا -تركيا
الخدمات	3	اسبانيا-البرتغال-كينيا
معارض دولية	3	الجزائر – ليبيا

وتتوزع هذه الميزانية حسب القطاعات كالاتي:

القطاع	عدد التظاهرات	الميزانية المطلوبة (د.ت.)
المواد الفلاحية والصناعات الغذائية	10	3.800.000
الصناعات المختلفة	7	2.300.000
النسيج والملابس والجلود والأحذية	6	1.220.000
الخدمات	3	800.000
المعارض الدولية	3	800.000
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	3	750.000
تظاهرات غير مبرمجة ومصاريف غير متوقعة		150.000
المجموع	***32***	***9.730.000***

قطاع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية أحد القطاعات الحيويّة في النسيج الاقتصادي الوطنيّ على صعيد القدرة التشغيليّة والمساهمة في الناتج المحليّ الخام وامتداد هذا النشاط في مختلف مناطق البلاد ممّا ينعكس على التنمية الجهويّة. من هذا المنطلق تم برمجة عدد هام من المعارض والصالونات على أساس التنوع الجغرافي بما يمكن من مزيد ترويج المنتجات

التونسية في أسواق تقليدية وأخرى جديدة إضافة إلى الرغبة المتزايدة للشركات في الحضور في مثل هذه التظاهرات.

قطاع الصناعات المختلفة:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للصحة ARAB HEALTH	جانفي دبي / الإمارات العربية المتحدة	مشاركة **9 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **100 م²**	**400 000**	دعم صادرات قطاع الصناعات الطبية والشبه طبية على أسواق الشرق الأوسط والأسواق الإفريقية
الصالون الدولي (المتجوّل) لمكونات صناعة مواد التجميل IN COSMETICS	أفريل برشلونة / إسبانيا	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **50 م²**	**150 000**	دعم الصادرات التونسية لمكونات صناعة مواد التجميل التي تضفي قيمة مضافة عالية للمنتجات الفلاحية
الصالون الدولي للبناء والأشغال العامة BATIMATEC	ماي الجزائر العاصمة	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **255 م²**	**350 000**	دعم الصادرات التونسية لمواد البناء والخدمات ذات الصلة على السوق الجزائرية
معرض ليبيا للبناء LibyaBuild	جوان طرابلس / ليبيا	مشاركة **16 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **150 م²**	**350 000**	دعم الصادرات التونسية لمواد البناء والخدمات ذات الصلة على السوق الليبية عبر المشاركة في أهم تظاهرة مهنية لجلب المستثمرين والمزودين الخاصة ببرنامج "إعادت إعمار ليبيا"
الصالون الدولي (المتجوّل) للأدوية والمنتجات الطبية CPHI	نوفمبر (يقام كلّ سنة في بلد أوروبي, لم يتم بعد الإعلان عنه بالنسبة لدورة 2023)	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **132 م²**	**450 000**	دعم صادرات قطاع الأدوية على الأسواق الأوروبية والإفريقية
صالون المستلزمات الطبية MEDICA	نوفمبر دوسلدورف / ألمانيا	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**250 000**	تأكيد تواجد تونس في أحد أهم التظاهرات على الصعيد العالمي في قطاع الصناعات الطبية والشبه طبية والموجهة بالأساس لتعزيز صادرات القطاع على الأسواق العالمية
صالون البناء والأشغال العامة ARCHIBAT	نوفمبر أبيدجان / الكوت ديفوار	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **144 م²**	**350 000**	دعم الصادرات التونسية لمواد البناء والخدمات ذات الصلة على السوق الإفريقية

قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية:

التظاهرة	تاريخ و مكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للملابس والأكسسوارات PVM - 1ère SESSION	**فيفري باريس/ فرنسا**	مشاركة 14 مؤسسة ضمن جناح يمتد على مساحة **144 م²**	**350 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
الصالون الدولي للملابس والأكسسوارات PVM - 2ème SESSION	**جويلية باريس/ فرنسا**	مشاركة **18 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **180 م²**	**400 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
الصالون الدولي للنسيج والملابس MUNICH FABRIC START	**سبتمبر ميونيخ / ألمانيا**	مشاركة **10 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**150 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
صالون الملابس الداخلية وملابس السباحة MARE DI MODA	**أكتوبر كان / فرنسا**	مشاركة **6 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **72 م²**	**50 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس الداخلية وملابس السباحة في السوق الأوروبية
الصالون الدولي لمنتجات الوقاية EXPO PROTECTION	**نوفمبر باريس / فرنسا**	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**200 000**	الترويج للصادرات التونسية لملابس العمل في السوق الأوروبية
FAST TEXTILE POLAND	**ديسمبر فرصوفيا / بولندا**	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **72 م²**	**80 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس في السوق البولونية والأسواق المجاورة لها

قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصّالون الدولي للمُناولة الصّناعيّة MIDEST	**ماي - ليون / فرنسا**	مشاركة **11 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **108 م²**	**350 000**	تطوير الصّادرات الصّناعيّة التّونسيّة نحو السّوق الأوروبيّة من خلال دعم قطاع المناولة ومساندة المؤسسات التونسية الصغرى والمتوسطة العاملة في هذا المجال
Salon International de l'Aéronautique et del'Espace الصالون الدولي للطيران	**جوان - باريس / فرنسا**	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**150 000**	تطويرالصادرات التونسية في قطاع مكونات صناعة الطائرات والترويج للإستثمار الخارجي في هذا المجال
الصالون الدولي لمكونات السيارات AUTOMECHANIKA*	**سبتمبر - إسطنبول/ تركيا**	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**250 000**	تنظيم مشاركة أولى استكشافية في هذا الصالون بطلب من أهل المهنة وذلك قصد تطوير الصادرات التونسية في قطاع مكونات صناعة السيارات على السوق الأوروبية والسوق الشرق أوسطية

قطاع الخدمات:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للهواتف الجوالة والخدمات ذات العلاقة MobileWorld Congress	**فيفري برشلونة / إسبانيا**	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **74 م²**	**400 000**	الترويج لقطاع تكنولوجيات الاتصال وتثمين صورته لدى الأوساط المهنيّة العالمية ومساندة مؤسسات القطاع للتعرف على المستجدات العالمية في هذا المجال
الصالون الدولي لتكنولوجيات الاتصال TEM'S * ICTEXPO	**أفريل نيروبي / كينيا**	مشاركة **12 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **60 م²**	**200 000**	الترويج لقطاع تكنولوجيات الاتصال وتثمين صورته لدى الأوساط المهنيّة في القارة الإفريقية
الصالون الدولي لتكنولوجيات الاتصال الخاص بالمؤسسات الناشئة The Web Summit	**نوفمبر لشبونة / البرتغال**	مشاركة **20 مؤسسة** ناشئة ضمن جناح يمتد على مساحة **60 م²**	**200 000**	مساندة المؤسسات الناشئة العاملة في مجال تكنلوجياتالإتصال للترويج لخدماتها على السوق العالمية

المعارض الدولية (تخص مختلف القطاعات):

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
معرض طرابلس الدولي	**ماي طرابلس / ليبيا**	مشاركة **40 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **550 م²**	**300 000**	دعم الصادرات التونسية في مختلف القطاعات على السوق الليبية
معرض الجزائر الدولي	**جوان الجزائر العاصمة**	مشاركة **20 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **200 م²**	**200 000**	دعم الصادرات التونسية في مختلف القطاعات على السوق الجزائرية
معرض بنغازي الدولي	**سبتمبر بنغازي / ليبيا**	مشاركة **30 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **360 م²**	**200 000**	دعم الصادرات التونسية في مختلف القطاعات على السوق الليبية

III- ميزانية الفاعل العمومي على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	التقديرات 2023	2024	2025
نفقات التأجير	**8543**	**9100**	**9588**	**10519**	**11045**
نفقات التسيير	**1365**	**2029**	**2090**	**2274**	**2388**
نفقات التدخلات	**33579**	**109260**	**112053**	**117313**	**123179**
صندوق النهوض بالصادرات	29593	100000	100000		
المعارض والتظاهرات	3950	8300	9730		
وسائل النقل	0	200	90		
تجهيزات إدارية	0	0	566		
تجهيزات إعلامية			330		
النهوض بالصادرات	36	760	1337		
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**43487**	**120389**	**123731**	**130106**	**136612**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

بطاقة إدراج مقـاربـة النوع الاجتمــاعي

I – الاطـــــار العـــام

أرسى الدستور الجديد لسنة 2022 مقومات تعزيز مكاسب المرأة التونسية حيث نص الفصل 51 منه على أن" الدولة تتعهد بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على تعزيزها وتنميتها. كما تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالوصول إلى جميع المسؤوليات وفي جميع المجالات. وتعمل الدولة على تحقيق التكافؤ بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. كما تتخذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة".

صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 لاسيما الهدف الخامس الذي ينص على مبدأ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات كرافد للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية" كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الوطنية والدولية على أرض الواقع والتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه. وتعد بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية. حيث ضبطت هذه الخطة مجالات التدخل التالية:

- مراجعة القوانين التمييزية وإرساء منظومة قانونية ضامنة للمساواة بين الجنسين.
- وضع إطار تشريعي لحماية النساء من العنف وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات مع توفير الخدمات الملائمة مركزيا وجهويا.
- دعم المبادرة الاقتصادية النسائية والمساهمة في الرفع من نسبة نشاط المرأة.
- تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وإدارة الشأن العام ودعم دورهن في المجالات الاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تدعيم قدرات الهياكل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات والمنظومة الإحصائية.

- تدعيم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات النسائية من ذوات الاحتياجات الخصوصية.
- التصدي لظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة لدى الفتيات ومقاومة الأمية لدى النساء في المناطق الريفية وذات الكثافة السكنية العالية.
- نشر الثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية للنساء في الوسطين الريفي والحضري.
- التغطية الاجتماعية من خلال ادماج النساء الريفيات والعاملات في الوسط الريفي في منظومة "أحميني".

كما تم وضع مقاييس ومؤشرات قادرة على التقييم من أجل مأسسة النوع الاجتماعي :

- الأثر الأول: إرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التميز والعنف ضد النساء في على مستوى التشريع وفي الممارسات.
- الأثر الثاني: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- الأثر الثالث: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.
- الأثر الرابع: سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.
- الأثر الخامس: مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.
- الأثر السادس : ادماج النوع الاجتماعي في مجال التأقلم مع الأزمات والتغيرات المناخية

استراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

على مستوى الالتزامات الدولية والإقليمية:

تبرز الأرقام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) أنه على الرغم من أن النساء يشكلن ما يقارب نصف سكان العالم، إلا أنهن لا يساهمن الا بنسبة 37 ٪ من الناتج القومي الإجمالي ولا يملكن سوى ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتنخفض هذه النسبة في البلدان النامية بما في ذلك تونس إلى ما بين 3-6٪.

وفي دراسة أجراها مركز التجارة الدولية تبين أن شركة واحدة فقط من كل خمس شركات مصدرة تملكها امرأة كما تتضمن قوانين أكثر من 155 دولة قانونًا واحدًا على الأقل يعيق الفرص الاقتصادية للمرأة.

كما تم خلال شهر ديسمبر 2017، اعتماد إعلان بيونس آيرس بشأن المرأة والتجارة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وكانت تونس من بين 119 دولة الموقعة على هذا الاتفاق الذي بجعل سياسات التجارة والتنمية أكثر حساسية تجاه النوع الاجتماعي وتتلخص أهم التوصيات فيما يلي:

- تعزيز روح المبادرة النسائية والأعمال التجارية.
- تحديد العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في التجارة.
- تعزيز الشمول المالي وكذلك الوصول إلى التمويل التجاري والمساعدات المالية للتجار من النساء.
- تعزيز مشاركة رائدات الأعمال في الصفقات العمومية.
- إدراج الأعمال التي تديرها النساء، ولا سيما المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في سلاسل القيمة.
- تأثير تيسير التجارة على المساواة في الوصول والفرص لرائدات الأعمال.
- حصر مصادر المعلومات وتكاملها وتحديد فجوات البيانات.

كما وضع برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مجموعة آليات حول التجارة والمساواة بين الجنسين لتوفير إطار عمل منهجي لتقييم تأثير الإصلاحات التجارية على المرأة وعدم المساواة بين الجنسين قبل تنفيذها. وخصصت هذه الآليات لأصحاب القرار ومختلف المتدخلين لتمكينهم من قياس تأثير السياسات التجارية على المساواة بين الجنسين واتخاذ التدابير المرافقة لإصلاح التجارة واستراتيجيات التخفيف في حالة توقع الآثار السلبية على عدم المساواة بين الجنسين. ويتكون صندوق الأدوات من أربعة عناصر:

1- تحليل وصفي لعدم المساواة بين الجنسين والسياق الاقتصادي للبلد المعني؛

2. تحليل كمي للنتائج المتوقعة للإصلاح التجاري على الاقتصاد (مثل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي والطلب على العمالة القطاعية) وعلى مشاركة المرأة في الاقتصاد بشكل خاص؛

3. قائمة مرجعية للتدابير المصاحبة ومؤشرات الرصد التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛

4. مؤشر التجارة والنوع الاجتماعي.

كما نص الفصل 71 من اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة في 17 جويلية 1995 على تدعيم التعاون بين الأطراف في المجال الاجتماعي وذلك من خلال وضع برامج تساهم في تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة من خلال التعليم والاعلام واعطاءها الأولوية في التنفيذ باعتبارها جزء من السياسة العامة للدولة التونسية في هذا المجال،

كما كرس الفصل الرابع والعشرين من الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (COMESA) مقاربة النوع الاجتماعي حيث نص على أنه: "يتعين على الدول الأعضاء من خلال التدابير الملائمة سواء التشريعية أو غيرها من التدابير الأخرى القيام بما يلي:

- تعزيز التكامل الفعال ومشاركة المرأة على كافة مستويات صنع القرار،

- استبعاد اللوائح التنظيمية والأعراف التي تمارس التمييز ضد المرأة ولاسيما اللوائح التنظيمية والأعراف التي تمنع المرأة من امتلاك الأراضي وغيرها من الموجودات،
- تعزيز برامج التوعية التثقيفية الفعالة التي تستهدف تغيير المواقف السلبية تجاه المرأة،
- إيجاد أو اعتماد التكنولوجيات التي من شأنها ان تضمن الاستقرار الوظيفي والتقدم المهني للمرأة العاملة،
- تشجيع وتعزيز المؤسسات المشاركة في دعم وتطوير الأجهزة الموفرة للعمالة التي تستهدف تحسين القدرة الانتاجية للمرأة ".

ويفيد تقرير مجموعة البنك الدولي "الاستفادة من التكافؤ في إفريقيا " الصادر خلال سنة 2019 بناء على مسح شمل 14 دولة، وجود فجوات كبيرة بين متوسط أرباح الشركات المملوكة للذكور والإناث. ومن أهم التوصيات لتعزيز ريادة الأعمال النسائية:

1. تنظيم دورات تكوينية في القيادة وعلم النفس لتشجيع المرأة على التصرف بروح ريادة الأعمال.
2. دعم النساء بآليات ادخار آمنة.
3. رصد جوائز مالية للشركات المملوكة للنساء من خلال مسابقات خطة الأعمال.
4. إزالة القيود القانونية على المساواة بين الجنسين والثغرات في تنفيذ اللوائح.
5. تعزيز حقوق المرأة في الملكية.
6. تطوير روابط النساء مع شبكات الأعمال الجديدة.
7. إيجاد آليات مالية جديدة تقلل من متطلبات الضمان.
8. تسهيل الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال.
9. تشريك الرجال في توفير بيئة أكثر تمكيناً لرائدات الأعمال.
10. تشجيع النساء على اقتحام مجالات أعمال جديدة.

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية فهي تتيح للمرأة فرص عمل جديدة متطورة ومواكبة للتطور الرقمي العالمي ويمكن أن تساعد في زيادة مشاركتها في التجارة محليا ودوليا. وبالنسبة إلى صاحبات المشاريع تمكن التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات من الوصول إلى المعلومات كما تسهل إجراءات التمويل والدفع والتغلب على قيود الوقت والتنقل والتدريب والتواصل. وتشير الأرقام حول العمل من خلال بعض المنصات العالمية تجاوز 40 بالمائة من المستخدمين من النساء على غرار منصات E-lance و Alibaba.

وانطلاقا من ديسمبر 2018، أجرى الأونكتاد تقييم لجاهزية التجارة الإلكترونية في إفريقيا «مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع» . وتتمثل إحدى أهم النتائج في التأكيد على أن البيانات الخاصة بالتجارة الإلكترونية لاتزال محدودة وهو ما يمثل عائقًا رئيسيًا أمام صنع السياسات في المجال.

وفيما يتعلق بأوجه عدم المساواة بين الجنسين، كانت الاستنتاجات الرئيسية لهذه التقييمات كما يلي:

- غالبًا ما يكون صوت صاحبات المشاريع في العمليات السياسية التي تؤثر على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير كافٍ.
- تفاقم الفجوة الرقمية بسبب انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وتهميش الفئات الضعيفة.
- على المدى المتوسط ، ضرورة تحسين المعرفة المالية الرقمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- هناك حاجة لبناء القدرات الرقمية للتجارة الرقمية الشاملة عبر تنظيم دورات تدريبية في التجارة الإلكترونية قصد سد الفجوة بين معرفة ومهارات أصحاب الشهائد العليا واحتياجات السوق في المجال.
- ينبغي الاعتراف بدور التقنيات الرقمية في تمكين رائدات الأعمال في استراتيجيات التجارة الإلكترونية الوطنية، كما يجب تحديد التدابير الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية والدعوة لرائدات الأعمال.
- ستستفيد البلدان من وجود رؤية عالمية لاتجاهات القطاع من خلال تحديد أصحاب المصلحة المحدّث وجمع البيانات بشكل أفضل. سيتطلب ذلك أدوات تتبع لالتقاط أنشطة التجارة الإلكترونية وأحجام المعاملات، فضلاً عن البيانات المصنفة حسب الجنس، مثل حصة رائدات الأعمال المشاركات في أنشطة الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز مشاركة قطاع الأعمال والمجتمع المدني لتعزيز بيئة مواتية لشركات التجارة الإلكترونية. يجب أن تركز الإصلاحات بشكل خاص على تمكين النساء والشباب والجوانب البيئية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- إعطاء الأولوية لتنمية مهارات النساء والفتيات. يعتبر مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقليديا مجالا للذكور ومحو الأمية الرقمية للنساء في البلدان التي تم تقييمها لا تزال منخفضة. إن إعطاء الأولوية لتنمية مهارات التجارة الإلكترونية للنساء والفتيات من شأنه أن يساعد في سد الفجوة بين الجنسين، وإدخال المزيد من النساء العاملات إلى القطاع الرسمي، وتوفير فرص جديدة لرائدات الأعمال.
- تعزيز قدرات المؤسسات والجمعيات النسائية.
- تحسين التمكين المالي، وخاصة للشباب والنساء.

إلى جانب ما تقدم، يلعب النوع الاجتماعي دورًا هاما عندما يتعلق الأمر بجانب الطلب في التجارة الإلكترونية. كمستهلكين، لدى النساء والرجال تفضيلات مختلفة من حيث شروط الدفع والسلع والخدمات وطرق التسليم، إلخ. ولها سلوكيات شرائية مختلفة. يجب أن تؤخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند تطوير نماذج الأعمال، وخاصة استراتيجيات التسويق للمتاجر عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من ذلك فإن التجارة الداخلية والخارجية توفر من خلال التجارة الإلكترونية فرصًا هائلة لرائدات الأعمال، إلا أن هناك عددًا من التحديات يجب معالجتها لتمكينهن من الاستفادة من هذه الفرص. إذ لا تستطيع المرأة في كثير من الأحيان الوصول إلى الموارد والائتمان والتكنولوجيا والأسواق ولا يمكنها الاستفادة من الفرص الجديدة.

على المستوي الوطني:

تشير أهم النتائج المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين في القطاع التجاري إلى ما يلي:

- لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة للغاية: تمثل النساء 50.2٪ من السكان في سن العمل و28.2٪ من السكان النشطين (المعهد الوطني للإحصاء 2015).
- معدل البطالة 12.4٪ بين الرجال و22.5٪ بين النساء. النسبة أعلى بين خريجي التعليم العالي: 16.5٪ للرجال و38.3٪ للنساء.
- يقدر متوسط فجوة الأجور الشهرية في القطاع الخاص غير الرسمي بين النساء والرجال بنحو -35.5٪ في عام 2012
- القوى العاملة في التجارة 12.33٪.
- الخريجين (إناث) في الدورات التجارية والإدارية: 74.7٪.
- نسبة الشركات التونسية ذات الأغلبية النسائية: 2.7٪.
- نسبة رائدات الأعمال التونسيات: 8.5٪.
- هناك 19 ألف سيدة أعمال في تونس 36٪ منهن يعملن في الصناعة، 41٪ في الخدمة و22٪ في قطاع التجارة.
- صاحبات الأعمال التجارية والوصول إلى القروض البنكية: يتقدم 75٪ من النساء للحصول على قرض بنكي، و47٪ فقط يحصلن على القرض.

ومن أهم القيود التي تم تحديدها يذكر عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال الناجمة أساسا عن:

- محدودية الوصول إلى الموارد (الأراضي والأصول الأخرى، القروض، المعلومات، التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- محدودية الولوج إلى الأسواق.
- المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشؤون المنزلية.
- التميز القانوني.
- القيم والأعراف الثقافية التمييزية.

II – البرامـــــــــج

II – 1/ برنامج التجارة الداخلية :

أ/ أهم الاشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

- محدودية تواجد رائدات الأعمال في قطاع التجارة
- صعوبة وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض البنكية
- عدم ملاءمة التكوين الأكاديمي مع المهارات المستوجبة لإنشاء مشاريع تجارية (التدريب، طرق الإدارة والتواصل الحديثة، التواصل بين رائدات الأعمال في التجارة، ...)

ب/ الهدف : تعزيز وتطوير النسيج التجاري

ج/ المؤشر: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة إقبال الحرفيات على بعث المشاريع الصغرى وذلك من خلال التسجيل في سجل الحرفيين. وسيتم العمل على تطوير نسبة النساء الحرفيات المسجلات بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 62% سنة 2025.

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	نسبة	54	56	58	60	62

د/ أهم الاشكاليات المتعلقة بالمؤشر:

إن هذا المؤشر يندرج في إطار هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين وهو هدف مرتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وإنما تحاول أن توفر الظروف الملائمة للاستثمار.

الهدف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ مانحين أجانب
تعزيز وتطوير النسيج التجاري	نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	58	- التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. - مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة وبوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة. - حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين. - تنظيم اجتماعات مع الجمعية المهنية للبنوك قصد حثهم على تمكين الحرفيات من التمويل اللازم. - القيام بحملات تحسيسية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة.	ميزانية الدولة

II -2/ برنامج التجارة الخارجية :

أ/ أهم الاشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

- محدودية إطلاع المرأة على التشاريع والاتفاقات الدولية والإقليمية.
- قلة مشاركة المرأة التونسية في بعث مشاريع تصديرية والمساهمة بنسب أرفع في الصادرات.
- صعوبة توصل المرأة بالمناطق الداخلية بالمعلومات لاسيما المتعلقة بالتظاهرات الدولية وفرص التصدير.
- ضعف تواجد المرأة في الأسواق الخارجية (حملات إعلانية وتسويقية، المشاركة في المعارض...).
- صعوبة وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض البنكية.

ب/ الهدف: تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري

ج/ المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج

يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج.

المؤشر	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة	29.53	30	31	32	33

د/ أهم الإشكاليات المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص التي يمكن ذكرها هي أن الهيكلة العامة للمؤسسات تفرض نسبة ضئيلة من المؤسسات التي تتملكها نساء وبالتالي فيمكن أن ينعكس ذلك سلبا على المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير.

كما تجدر الإشارة إلى أن مركز النهوض بالصادرات يجد صعوبة في تحديد الشركات المصدرة التي تمتلكها نساء وذلك لغياب قاعدة بيانات في الغرض.

الهدف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ مانحين أجانب
تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	31	- تنظيم ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض. - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات. - استكمال الدراسة المتعلقة بمركز النهوض بالصادرات والتي من المنتظر أن تساهم في إحداث مقاربة جديدة لطرق النهوض بالصادرات وذلك من خلال توسيع قاعدة استفادة المؤسسات الاقتصادية من البرامج التي يشرف عليها المركز لتشمل مزيدا من الأنشطة التي تستقطب تواجدا نسائيا مكثفا أو بنسب محترمة على غرار قطاع الصناعات التقليدية والحرف الصغرى.	ميزانية الدولة

			- ابرام عقود أهداف مع غرف الصناعة والتجارية في اتجاه مزيد اقحام المؤسسات الاقتصادية المملوكة من طرف سيدات أعمال في المجهود التصديري عبر برامج خصوصية للتكوين حول التجارة الخارجية وطرق وآليات التصدير.	

II – 3/ برنامج القيادة والمساندة :

II – 3-1 / القيادة واللوجستيك :

أ/ أهم الاشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

- نسبة غير متكافئة للنساء في مواقع القرار (مديرة وأكثر): حيث لا تتجاوز نسبة 27%.
- تعزيز تواجد المرأة في مجال المراقبة الاقتصادية (42.4 %)

ب/ الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء

ج/ المؤشر: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين.

يدل المؤشر على نسبة الإناث التي تشارك في الدورات التكوينية من جملة الإناث المباشرين حيث يمكن من تقييم حسن توظيف الكفاءات النسائية ومدى مساهمة النساء في تطوير الرأسمال البشري .

المؤشر	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39	76	80	85	90

د/ أهم الإشكاليات المتعلقة بالمؤشر:

تستهدف المهمة تشريك ما يناهز 90 % من الإناث في الدورات التكوينية سنة 2025 إلا أنه تبقى هذه النسبة أن هذه النسبة تبقى مرتبطة في ارتباط بما سيتم إنجازه بالنسبة للمنتفعين بالدورات التكوينية بصفة عامة مع اتخاذ بعض التدابير الخصوصية حتى يتم تجاوز النسبة الضعيفة المسجلة سنة 2021 التي بلغت فيها نسبة المشاركة 39 % تبعا لتراجع عدد الدورات التكوينية المنظمة.

الهدف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ مانحين أجانب
تحسين التصرف في الموارد البشرية وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء	**نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين.**	80	- إطلاق جلسات دورية في إطار حوار التصرف لتشخيص عنصر التكوين بالمهمة حتى يتسنى الرفع من مستوى وآفاق تطوير المؤهلات ومواكبة البرامج الهادفة لتعصير الإدارة. - اعتماد تطبيقة إعلامية تعنى بكل مجالات التصرف في التكوين والتربصات بما يمكن من المتابعة الحينية لعنصر التكوين طيلة المسار المهني للعون. - الالتزام بإعداد وتنفيذ مخطط زمني للدورات التكوينية مع تبويبها حسب الأولوية تتم المصادقة عليه ضمن البرمجة السنوية للنفقات عند البرمجة الأولية أو عند التحيين. - وسيتم العمل على التشريك المكثف للإناث في جميع الدورات التكوينية عبر التعيين المباشر	**ميزانية الدولة**

II – 2-3 / التجـارة الالكترونيـة :

أ/ أهم الاشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

- ضعف تواجد رائدات الأعمال النسائية في قطاع التجارة الالكترونية.
- محدودية برامج التكوين والمرافقة للنساء في مجال التجارة الالكترونية.
- غياب حوافز مادية لبعث مشاريع في التجارة الالكترونية.
- غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة.
- محدودية التمويلات اللازمة من ميزانية الدولة المخصّصة لتنمية التجارة الإلكترونية.

ب/ الهدف: تطوير مشاريع التجارة الإلكترونية الموجهة للنساء.

نظرا لتطور المعاملات التجارية الحديثة وفي إطار تدعيم الاقتصاد اللامادي تعتبر التجارة الإلكترونية من روافد التنمية الاقتصادية من خلال الإسهام في تطوير القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بنشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية وتنظيم هذا النشاط. إذ تعتبر التجارة الإلكترونية قناة إضافية لترويج وتسويق السلع والخدمات عبر شبكة الانترنات.

لذا، فإن هذا الدور الأفقي الشامل لأنشطة التجارة بمختلف تفرعاتها يجعل من قيادة عملية ترسيخ وإرساء دعائم الاقتصاد الرقمي من أولويات البرنامج وذلك من خلال العمل على تطوير وتوفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية.

وبالرغم من عدم تخصيص تمويلات من ميزانية الدولة لفائدة المشاريع التي تهدف لتنمية التجارة الإلكترونية، يلاحظ من خلال التقرير السنوي لسنة 2021 للشركات الناشئة أن قرابة ثلث المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة تنشط في مجال التجارة الإلكترونية وتديرها نساء من صاحبات الأعمال، بالإضافة إلى أن عديد الهياكل الدولية للمسانة الفنية والمالية أطلقت مشاريع تعنى بالتجارة الإلكترونية والنوع الإجتماعي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أفق 2030، ويمكن ذكر البعض منها لإبراز الجهود الدولية المبذولة لدعم تموقع المرأة في المشاريع المجدّدة والمرتبطة بالإقتصاد اللامادي في تونس.

ج/ المؤشر: عدد المشاريع التي تخصّ التجارة الالكترونية الموجهة للنساء.

يرتبط تطور نشاط التجارة الإلكترونية أساسا بعدد الفاعلين الاقتصاديين عبر المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري. وحيث أن إحصائيات الدفع الإلكتروني المتحصل عليها من قبل شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لا تمكن من إبراز التوزيع حسب النوع الإجتماعي، غير أن الإدارة إرتأت ذكر بعض المشاريع التي وقع أو يقع إنجازها في إطار التعاون الدولي للإستئناس بها عند برمجة المشاريع المقبلة والموجهة أساسا إلى رائدات الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية.

مشاريع تمّ أو بصدد إنجازها على مستوى الوزارة أو المؤسسات تحت الإشراف:

- مشروع تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر المنصات التجارية الإفتراضية المنجز بين سنوات 2015 و2018 من قبل مركز التجارة الدولية بجنيف والبنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة وتنمية

الصادرات بهدف دعم تواجد المؤسسات التونسية على أبرز المنصات التجارية الإفتراضية الدولية، وبالتالي نشر ثقافة ترويج وتصدير المنتجات التونسية في الأسواق الخارجية.

مكّن هذا المشروع من ولوج المنتفعين به إلى أكثر من 20 سوق خارجية. وتمثّل المؤسسات التي تديرها نساء صاحبات الأعمال نسبة **42** % من مجموع المؤسّسات المشاركة في هذا البرنامج محقّقة رقم معاملات يقدر بـ **500 471** دينار

- المرحلة الثانية من مشروع « الترويج لأنشطة التصدير نحو أسواق جديدة في افريقيا جنوب الصحراء » PEMA II الذي يقع إنجازه من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بالشراكة مع مركز النهوض بالصادرات. حيث قام بتطوير وتنفيذ برنامج تدريبي لمدة 4 أشهر في التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي لفائدة 80 شركة تونسية ترغب في تنمية أنشطتها التصديرية نحو الأسواق الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء من بينها 57 شركة ممثلة أو تديرها نساء. كما نظم المشروع 3 دورات تدريبية لفائدة 42 طالبًا مسجلين في جامعات تونسية من بينهم 26 طالبة. وقد تم تدريب هؤلاء الطلاب على الإستشارات في التجارة الإلكترونية والاتصال والتسويق الرقمي لمرافقة 80 شركة في مجال الإستراتيجيات الرقمية وتطوير تواجدهم على الشبكة العنكبوتية والشبكات الاجتماعية بهدف تحسين نفاذهم إلى أسواق إفريقيا جنوب الصحراء.

مشاريع تمّ/يتمّ إنجازها على مستوى هياكل أخرى:

- **برنامج Startup Act** للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة: قرابة ثلث المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة (742 سنة 2022) والتي تنشط في مجال التجارة الإلكترونية تديرها نساء.
- **برنامج "مشروعي":** وهو برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووكالة التعاون الإيطالي للتنمية (AICS) ، ومؤسسة HP.وقد مكن من خلق قرابة 6025 فرصة عمل، 68٪ منها تشغلها النساء . كما تم دعم 819 شركة ناشئة 12 منذ نهاية عام 2016، 45٪ منها تقودها نساء.
- مشروع "التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في تونس" ينفّذه مركز التجارة الدولية **(ITC)** بالتعاون مع البنك الدولي **(WB)** وبتمويل من قبل مبادرة تمويل رائدات الأعمال **(We-Fi)** ويهدف إلى تعزيز قدرة الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء للاستفادة بشكل أفضل من الفرص التي توفرها التجارة الإلكترونية والأسواق الافتراضية من خلال تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة من التدريب المتخصص والتدريب الشخصي والإشراف لضمان التواجد النشط في

الأسواق الافتراضية المستهدفة (**Alibaba** و **Ebay** و **Amazon** و **Etsy** و **Freelancer** وما إلى ذلك). وذلك تحت إشراف وتدريب مستشاري التصدير المتخصصين في مجال التجارة الإلكترونية.

تشير المعطيات المتوفرة حول المشروع للفترة الممتدة بين مارس 2021 ومارس 2022 إلى أن المشروع مكّن من تعزيز قطاع الأسواق الافتراضية في تونس ومكّن 100 مؤسسة من اكتشاف قناة توزيع جديدة إذ تم تسجيل 60 شركة بنجاح في العديد من الأسواق المحلية والدولية (60 شركة مسجلة في سوقين على الأقل و10 شركات مدرجة في الأسواق الدولية) كما أن 40٪ من الشركات حققت 3 مبيعات على الأقل

- **البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات":** يهدف إلى دفع المبادرة الاقتصادية النسائية الخاصة ولا سيّما النساء والفتيات المبتكرات في القطاعات الواعدة في جميع الولايات وفي المناطق ذات الأولوية وفي الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية، إلى جانب دعم مشاريع ذات خصوصية تستهدف فئات محددة من النساء في وضعيات هشة. ويمتد تنفيذ هذا البرنامج إلى سنة 2026 ومن المتوقع أن يمكن من إحداث 3000 مشروع نسائي بمعدل 600 مشروع كل سنة باعتمادات تقدر بـ 50 مليون دينار من ميزانية الدولة.

المؤشر1	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المشاريع التي تخصّ التجارة الالكترونية الموجهة للنساء تحت إشراف الوزارة	**عدد**	**4**	**2**	**4**	**5**	**6**

د/ أهم الإشكاليات المتعلقة بالمؤشر:

- لا تتضمن الإحصائيات الخاصّة بالدفع الإلكتروني توزيعا حسب النوع الاجتماعي.
- غياب آلية (كراس شروط، إعلام، منصّة...) تمكن من حوكمة ومتابعة مشاريع التجارة الإلكترونية للقطاع الخاص.